جامعة أحمد دراية أدرار

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

جامعة أحمد دراية - أدرار

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي

شعبة العلوم المالـية والمحـــاسبة

تخصص مالية المؤسسة

وسائل الدفع الإلكترونية ودورها في رفع الإيرادات المالية المالية للبنوك التجارية

من إعداد الطلبة :

- بوعيشـــــة علي
- طلحاوي جميلة

إشراف الأستاذ

د. قويدري عبد الرحمان

لجنة المناقشة

محمودي حسين	أستاذ التعليم العالي (أستاذ محاضر)	رئيساً
قويدري عبد الرحمان	أستاذ التعليم العالي (أستاذ محاضر)	مقرراً ومشرفاً
المومن عبد الكريم	أستاذ التعليم العالي (أستاذ محاضر)	مناقشاً

الموسم الجامعي: 1443 هـ الموافق 2021 /2022

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

People'sDemocraticRepublic of Algeria

Ministry of Higher Education and Scientific Research

University Ahmed Draia of Adrar

The central library

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة أحمد دراية- أدرار

المكتبة المركزية

مصلحة البحث الببليوغرافي

شهادة الترخيص بالإيداع

الأستاذ (ة) : قـــــــــــويدري عبد الرحمـــان

المشرف مذكرة الماستر الموسومة بـ : .دور وسائل الدفع الالكترونية في رفع الايرادات المالية للبنوك التجارية ....

من انجاز الطالب (ة) : طلـــــحاوي جميلة

و الطالب (ة) : بـــــوعيشة عـــلي

الكلية : العـــلوم الاقتصادية و التجـــارية وعلـــوم التسييـــر

القسم : العـلوم التجـــــارية

التخصص : مـــــالية المؤسسة

تاريخ تقييم / مناقشة : 2022/05/30

تشهد ان الطلبة قد قاموا بالتعديلات والتصحيحات المطلوبة من طرف لجنة التقييم / المناقشة، وان المطابقة بين النسخة الورقية والإلكترونية استوفت جميع شروطها .

و بإمكانهم ايداع النسخ الورقية (02) والإليكترونية (PDF).

- امضاء المشرف:

ادرار في2022/06/06

مساعد رئيس القسم :

د . قويدري عبد الرحمان

مساعد رئيس قسم العلوم التجارية

مكلف بما بعد التدرج والبحث العلمي

قسم العلوم التجارية

ملاحظة :لاتقبل أي شهادة بدون التوقيع والمصادقة

بسم الله الرحمن الرحيم

الاهداء

بعد الحمد و الشكر لله

أهدي ثمرة جهدي المتواضع الى من ربياني و سهرا من أجلي الليالي و علماني أن العلم سلاح المستقبل والدي الكريمين أطال الله عمرهما وإلى من شاركوني ظلمة الرحم و متعة الحياة شقائق الروح و سندها إخواتي الأعزاء

إلى كل أحبائي و كل من قدم لي يد العون أو كل من علمني حرفا أو نصحني يوما و إلى أستاذي الفاضل قويدري عبد الرحمان الذي كان نعم المؤطر و الموجه

جميلة

DESIGN-WAREZ.RU

الاهـــــداء

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات والصلاة والسلام على على خير موجه البشر سيد الصالحين محمد صلى الله عليه وسلم وبعد فبكلمة طيبة وصدر رحب أهدي ثمرة جهدي ألى :

الروح الطيبة والقلب الحنون الى نور حياتي ومنبع وجودي الى من احمل اسمه بكل افتخار الى قدوتي في الحياة الذي تعب لارتاح الى أبي الغالي أطال الله في عمره وحفظه .

احلى كلمة نطق بها لساني وسمعتها أذني واحس بها قلبي الى التي رضاها عني بالدنيا كلها الى الجوهرة التي انارت دربي وطريقي الى الصدر الحنون أمي أطال الله في عمرها وحفظها.

الى من قاسموني رحم امي ومحبة ابي اخواني واخواتي كل باسمه

الى جميع عائلتي صغيرا وكبيرا والى أعز اصدقاء

علي

شكر وتقدير

نشكر الله عز وجل الذي من علينا بنعمة العلم وأنار لنا دربه وأيضا نتوجه بجزيل الشكر

والتقدير للاستاذ الدكتور قويدري عبد الرحمان الذي كان لنا المرجع في تتبع هذا العمل بنصائحه القيمة وملاحظاته النيرة، لانجاز هذه المذكرة ليستفيد منها كل طالب علم

كما نشكر كل من ساعدنا في البنك الوطني الجزائري تيميمون خاصة مدير الوكالة السيد مساعدي عبد القادر الذي استقبلنا بكل كرم وسعة قلب

والى كل من ساهم في إثراء هذا العمل المتواضع ولو بنصيحة أو كلمة طيبة من قريب او بعيد.

جميلة علي

فهرس الموضوعات

الرقم	الموضوع	الصفحة
	الإهداء	–
	شكر وتقدير	–
	فهرس المحتويات	–
	قائمة الجداول	–
	قائمة الأشكال	–
	قائمة المختصرات والرموز	–
	مقدمة	أ–د
الفصل الاول: وسائل الدفع الالكترونية والبنوك التجارية		
	تمهيد الفصل الاول	7
	المبحث الأول: عموميات حول وسائل الدفع الالكترونية .	8
	المطلب الأول: نشأة وتعريف وسائل الدفع.	8
	المطلب الثاني: خصائص وانواع وسائل الدفع الإلكترونية .	9
	المطلب الثالث: أهمية وسائل الدفع الالكترونية.	17
	المبحث الثاني: دور وسائل الدفع الالكترونية في البنوك التجارية .	18
	المطلب الأول: ماهية البنوك التجارية وايراداتها المالية .	18
	المطلب الثاني: اثر استعمال وسائل الدفع الإلكترونية على البنوك التجارية .	19
	خلاصة الفصل الاول	21
الفصل الثاني : الدراسات السابقة والمقارنة بها		
	تمهيد الفصل الثاني	23
	المبحث الاول : مذكرات ومقالات باللغة العربية	24
	المبحث الثاني : الدراسات باللغة الأجنبية	27
	المبحث الثالث : مقارنة الدراسات السابقة بالدراسة الحالية	31

	خلاصة الفصل الثاني	33
الفصل الثالث : الإطار التطبيقي للدراسة (البنك الوطني الجزائري وكالة تيميمون)		
	تمهيد الفصل الثالث	35
	المبحث الأول : لمحة عن البنك الوطني الجزائري	35
	المطلب الأول : نشاة وتعريف البنك الوطني الجزائري	35
	المطلب الثاني : عرض الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري	37
	المبحث الثاني : دراسة وسائل الدفع الالكترونية في البنك الوطني الجزائري	41
	المطلب الاول : وسائل الدفع الالكترونية واهميتها في البنك الوطني الجزائر	41
	المطلب الثاني : واقع وسائل الدفع الاكترونية في البنك الوطني الجزائري والايرادات المتاتية منه	44
	المطلب الثالث: مناقشة النتائج المتوصل إليها	51
	خلاصة الفصل	53
	الخاتمة	55
	قائمة المصادر والمراجع	60
	الملاحق	

قائمة الجداول

الرقم	عـــنوان الجـــدول	الصفـحة
01	المقـارنة بين دراستنا و الدراسات السابقة	32
02	تطور عدد الشبابيك الاوتوماتيكية للبنك الوطني الجزائري	45
03	تطور عدد البطاقات البنكية للبنك الوطني الجزائري	45
04	تطورعدد اجهزة الدفع الالكتروني للبنك الوطني الجزائري	46
05	تطور عدد مشتركي خدمة البنك BNA.NET عن بعد للبنك الوطني الجزائري	46
06	تطور عدد حسابات الزبائن ونسبة العائد للبنك الوطني الجزائري	47
07	الايرادات المتأتية قبل وسائل الدفع الالكترونية	50
08	الايرادات المتأتية بعد وسائل الدفع الالكترونية	51

قـــأـــمة الأشكـــال

رقم الشكل	عـــنوان الشـكل	الصفـحة
01	الـهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجـــزائري	37
02	المقارنة بين عدد حسابات الزبائن وعدد البطاقات البنكية	48
03	المقارنة بين ربحية البنك وعدد البطاقات البنكية	49
04	التمثيل البياني للايرادات البنكية قبل استخدام وسائل الدفع الالكترونية	50

قائمة المختصرات والرموز

الاختصـــار	الدلالة باللغة الفرنسية	الدلالة باللغة العربية
CIB	Carte inter bancaire	بطاقة ما بين البنوك
TPE	Le terminal de paiement électronique	جهاز الدفع الالكتروني
DAB	Distributer automatique de billets	الموزع الالي للنقود
GAB	Guichet Outomatique de Billet	الشباك الالي للاو ارق
ROA	Return On Assets	العائد على الأصول

مقدمة

ان تسارع التطورات الحاصلة التي يشهدها العالم اليوم، والتي تولدت عنها تغيرات جذرية في مختلف المجالات الحيوية، ما دفع بأصحاب القرار إلى استغلالها وتكييفها بما تتطلبه الحاجة، ولعل من أهم القطاعات التي تأثرت بصورة كبيرة وسريعة بهذه التغيرات هو الاقتصاد، حيث انتقل من مفهومه التقليدي إلى مفهوم مختلف تماما يسمى بالاقتصاد الرقمي، وما زاد الأمر تطورا وحداثة، تكنولوجيات العالم والاتصال والبني التحتية الضخمة التي من شأنها توسيع مفهوم الاقتصاد الرقمي إلى أبعد الحدود . وعليه بات استعمال وتطبيق أنظمة ووسائل الدفع الالكترونية في البنوك التجارية من الضمانات الاساسية واللازمة لنموها واستمراريتها، وتطوير أدائها بفعالية وكفاءة عالية، والبنوك التجارية الجزائرية على غرار مثيالتها في العالم، تبنت استخد ام الخدمات والمنتجات الالكترونية من أجل الحصول على خدمات مصرفية مستحدثة وتطوير طرق تقديمها من البنوك إلى العميل بدقة ويسر وسيولة، بحيث تتوافق مع متطلبات العصر المتزايدة لمختلف العملاء من ناحية، وتسمح للبنك بتحقيق الزيادة في حجم معاملاته وأرباحه من ناحية أخرى

الاشكالية :

من خلال ما سبق ذكره يمكن حصر الاشكال الجوهري لهذا الدراسة في السؤال التالي :

- **ما مدى تأثير وسائل الدفع الإلكترونية في تحسين أداء وايرادات البنوك التجارية الجزائرية ؟**

ومن هذه الإشكالية تتفرع عنها مجموعة من التساؤلات الفرعية ويمكن صياغتها على النحو التالي:

- ما دور عدد البطاقات البنكية والتحويلات المالية الإلكترونية في رفع العائد على حقوق الملكية للبنك الوطني الجزائري؟

– كيف تساهم عدد البطاقات البنكية والتحويلات المالية في تحسن والايرادات المالية للبنك الوطني الجزائري ؟

– هل الايرادات البنكية عرفت تحسنا بعد استخدام وسائل الدفع الالكترونية؟

الفرضيات:

للإجابة على الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية لزم علينا وضع فرضيات تمثلت في :

– وسائل الدفع الإلكترونية تساهم في الرفع من ربحية البنوك التجارية

– عرفت الإيرادات البنكية تحسن بعد استخدام وسائل الدفع الإلكترونية

– هل تبني البنوك الجزائرية (البنك الوطني الجزائري) لوسائل الدفع الالكترونية اثر على ربحيتها

أهمية الدراسة:

إن أهمية البحث تبرز من خلال النقاط التالية :

– الدور المهم الذي تلعبه وسائل الدفع والمتمثل في كونه مؤ شر مهم على وضعية وقوة الاقتصاد.

– تعريف وسائل الدفع الإلكترونية ومعرفة واقعها في ظل المتغيرات خصوصا في البنوك الجزائرية.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على وسائل الدفع الالكترونية وكيفية التعامل بها
- معرفة ما مدى تأثير وسائل الدفع الالكترونية على إيرادات البنوك التجارية .
- إبراز اهمية وسائل الدفع الإلكترونية وضرورة الاهتمام بتطويرها.

مبررات اختيار الموضوع

- حداثة الموضوع في الدراسات لاقتصادية
- التوجه الجديد للمصارف لاستخدام أنظمة الدفع الإلكترونية لتسريع وتيرة الدفع وتخفيض التكلفة
- التعمق و الغوص أكثر في مجال البنوك التجارية نتيجة لما تتبناه هذه البنوك من ناحية ابتكار وإحداث وسائل جديدة مواكبة مع عصر التكنولوجية.
- محاولة تقديم بحث أكاديمي يتناسب مع التخصص، و الميول الشخصي والرغبة في دراسة تحديثات وسائل الدفع

حدود الدراسة :

الحدود الزمنية: في بداية الجانب التطبيقي قمنا بدراسة كلية على وسائل الدفع الالكترونية في الجزائر في فترة حديثة محصورة بين السنوات 2015 –2020 ،ثم تخصصنا في بنك واحد فقط هو البنك الوطني الجزائري وقمنا بدراسة وسائل الدفع الالكترونية به وآثارها عليه وهذا بالاستعانة بالتقارير المالية للبنك خلال الفترة 2015 –2020 ، وكذا موقعه الالكتروني

الحدود المكانية : تمت الدراسة في البنك الوطني الجزائري ، بوكالة تيميمون في مصلحة النقد ووسائل الدفع.

منهج الدراسة :

اقتضت طبيعة البحث التعامل مع عدة مناهج متكاملة ومتناسقة من أجل الإلمام بمحاور الدراسة فقد تم الاعتماد على:

المنهج الوصفي في الفصلين الاول والثاني لاستعراض الجانب النظري لأهم التطورات التي مر بها نظام الدفع و وسائل الدفع الالكترونية وكذا الدراسات السابقة للموضوع .

أما الفصل الثالث التطبيقي اعتمدنا على اسلوب دراسة الحالة والمقابلة .

صعوبات الدراسة :

الدخول الى البنوك وعدم تعاونهم في اعطاء المعلومة ، إذ أن اغلب البنوك ترفض استقبال الباحثين و تلبية رغباتهم العلمية؛ صعوبة الحصول على وثائق الخاصة بالبنك وذلك لوجود السرية في عمل البنوك ، مما يؤدي إلى حدوث نقص في الدراسة

هيكل الدراسة :

لمعالجة إشكالية الموضوع المطروحة تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول قسم نظري يشمل فصلين وفصل التطبيقي، تناول الفصل النظري كل الأدبيات النظرية الخاصة بالموضوع، وكذا الدراسات السابقة للموضوع؛ أما الفصل التطبيقي فتناول دراسة حالة القطاع البنكي الجزائري ككل ثم البنك الوطني الجزائري، لنصل في النهاية إلى خاتمة البحث التي تضمنت نتائج الفصول من صحة الفرضيات متبوعة بجملة من الاقتراحات ..

الفصل الاول

تمهيد:

ان التطور التكنولوجي الذي وصل إليه العالم ساعد كثيرا على تطور وسائل الدفع الالكترونية إضافة إلى ذلك، جاءت هذه الوسائل كحل للمشاكل والعراقيل التي نواجهها استخدام الوسائل التقليدية . ونظرا للتطور المعاملات في المجال الاقتصادي والتجاري، خاصة المعاملات العابرة للحدود، فقد جاءت هذه الوسائل الحديثة لتقصير المسافات وتوفير السرعة اللازمة لإبرام العقود . ومن الناحية التشريعية، كان ضروريا على المشرع أن يواكب هذا التقدم التكنولوجي بوضع إطار قانوني يحدد وينظم طريقة استخدام وسائل الدفع الإلكترونية، وبفضل التطور التكنولوجي وتطور وسائل الاتصال . زيادة إلى ذلك وضع أطر قانونية جديدة لتنظيم هذه الوسائل، تمكنت وسائل الدفع الإلكتروني من الإنتشار بسرعة وساعد على ذلك المجهودات التي قامت بها البنوك بتطوير النظام المصرفي، .

و في ظل التحولات كان إلزاما على البنوك التجارية العمل على تكثيف خدماتها وفق طرق و أساليب الكترونية و القيام بالعمليات التنموية التي تحتاج إلى تطوير و سائل الدفع بشكل ينسجم مع طبيعة التجارة الالكترونية.

وهذا ما سنتطرق له في هذا الفصل حيث سوف نستعرض ماهية وسائل الدفع في المبحث الأول ، وماهية البنوك التجارية وايراداتها المالية في المبحث الثاني أما في المبحث الثالث فسنعالج أثر وسائل الدفع الإلكتروني على ايرادات البنوك التجارية

المبحث الأول: عموميات حول وسائل الدفع الالكترونية .

في ظل انتشار التجارة الالكترونية أصبح من الضروري ابتكار وسائل دفع حديثة تمثلت في وسائل دفع الكترونية التي سنتطرق في هذا المبحث بإعطاء نظرة على تطورها ونشأتها ثم التطرق إلى تعريفها .

المطلب الاول: نشأة وتعريف وسائل الدفع الالكترونية .

أولا نشأة وسائل الدفع الالكترونية

يعود ظهور الصيرفة الالكترونية إلى السبعينيات من القرن العشرين عندما بدأت البنوك باستخدام الهاتف لعرض خدمتها وبعد ظهور التكنولوجيا الانترنيت في نهاية الثمانينات بدأت البنوك في عرض عملياتها باستخدامها للتكنولوجيا و في سنة " 1955 " أنجزت الشركة ألامريكية أول برنامج يسمح بدخول مواقع الواب أما أول بنك استفاد من هذه التقنية فهو " SFNB " و هو بنك أمريكي . وقد مدت وسائل الدفع الحديثة في تطورها ثلاثة مراحل :

1-**المرحلة ألاولى:** تتعلق بالنشأة الأولى للنقود الالكترونية التي انطلقت من التجارة إلى المصارف وكان ذلك أول مرة سنة " 1914 " وضعت أول بطاقة من قطعة معدنية كرمز للعلاقة بين وحدة تجارية و عملائها الأكثر ثقة وتميزا ثم تلتها بطاقة سنة " 1918 " لكن البطاقة الحديثة لم تظهر إلا سنة " 1936[1]

.2-**المرحلة الثانية** : ظهور البطاقة البنكية حيث ظهرت أول بطاقة ائتمان مصرفية سنة " 1947 " من طرف بنك Bank national falatabuch ، و عرفت المنظمة العربية أولى البطاقات المصرفية سنة " 1981 " في مصر من طرف " البنك العربي إلافريقي . "

[1] عبد القادر بحيح ، **الشامل لتقنيات أعمال البنوك** ، دار الخلدونية ، الجزائر ، 2013 ، ص 234

3- **المرحلة الثالثة** : في هذه المرحلة ظهرت منظمات دولية راعية للبطاقات ، حيث ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية ، شبكتان دوليتان لمعالجة المعاملات التي تتم باستخدام البطاقات البنكية (كإدارة عمليات المقاصة و التحويلات.) .

ثانيا : تعريف وسائل الدفع الالكترونية : فقد وردت عدة تعريفات لها نذكر منها :

1-تعرف وسائل الدفع الإلكترونية: على أنها عملية تحويل الأموال بطريقة رقمية مستخدما بذلك الحاسوب عن طريق إرسال بيانات عبر خط تمفوني أو شبكة ما.

2- التعريف الثاني: تعرف على أنها وسيلة دفع تتم جميع عملياتها إلكترونيا، ولا وجود للحوالات ولا للقطع النقدية .

3- التعريف الثالث: عرف الأمر 03-11 المتعمق بالنقد والقرض من خلال المادة 69 التي تضمن نصها "تعتبر وسائل الدفع كل الأدوات التي تمكن كل شخص من تحويل أموال مهما يكون السند أو الاسلوب التقني المستعمل". [1]

المطلب الثاني : خصائص و أنواع وسائل الدفع الإلكتروني:

تتميز وسائل الدفع الإلكتروني بعدة خصائص يمكن إيجازها فيما يلي:

أولا : يتسم الدفع الإلكتروني بالطبيعة الدولية:

أي أنه وسيلة مقبولة من جميع الدول حيث يتم استخدامه لتسوية الحساب في المعاملات التي تتم عبر فضاء إلكتروني بين المستخدمين في كل أنحاء العالم.

[1] مرزوقي حورية، وآخرون، **وسائل الدفع الالكترونية ودورها في رفع ايرادات للبنوك التجارية**، مذكرة ماستر، أحمد دراية، أدرار،2015/2014 ص 10

ثانيا : يتم الدفع باستخدام النقود الإلكترونية:

وهي وحدات نقدية عادية كل ما هناك أنها محفوظة بشكل إلكتروني ويتم الوفاء بها إلكترونيا.

ثالثا : يستخدم الدفع الإلكتروني لتسوية المعاملات الإلكترونية عن بعد:

حيث يتم إبرام العقد بين أطراف متباعدة في المكان ويتم الدفع عبر شبكة الإنترنت وفق المعطيات الإلكترونية تسمح بالاتصال المباشر بين طرفي العقد ويتم الدفع بأحد الأسلوبين:

من خلال نقود مخصصة سلفا لهذا الغرض حيث يكون الثمن مدفوع مقدما.

من خلال البطاقات البنكية العادية حيث لا توجد مبالغ مخصصة مسبقا لهذا الغرض[1]

رابعا : يتطلب توفر أجهزة:

يعتمد عليها في تنفيذ هذه العمليات التي تتمعن بعد لتسهيل تعامل الأطراف والثقة فيما بينهم تقديم خدمات مصرفية كاملة وجديدة إذ أصبحت هناك عمليات جديدة لا يمكن لأي بنك من أدائها إلى عملائه إلا إذا كان يملك خدمات إلكترونية معينة لما تتميز تلك العمليات بالسرعة في الأداء والدقة [2].

[1] السعيد بريكة، **واقع عمليات الصيرفة و افاق تطورها في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم ا– قتصادية ، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي،الجزائر ،2011 ، ص140.

[2] ليث محمود أحمد الحاج، **نظام الخدمات المصرفية ا–لكترونية عبرsms ودوره في تحقيق** وكلاء العملاء في البنوك التجارية الأردنية ، جامعة الشرق ا وسط، حزيران،2012 ،ص2

أما أنواع وسائل الدفع الالكتروني

فقد قامت البنوك التجارية باستخدام وسائل دفع إلكترونية متعددة واتخذت عدة أنواع واختلفت باختلاف وظائفها .

أولا:بطاقات الدفع الالكترونية:

تعريف بطاقةالإئتمان:

هي بطاقات بلاستيكية تمنحها البنوك لعملائها ويتم إستخدامها من قبل عملاء البنك لأغراض الشراء ثم التسديد لاحقا، مع السماح له بتأجيل سداد رصيد المدين لفترة معينة مقابل فائدة، وقد كان لظهور هذه البطاقة إستجابة طبيعية لطلبات المستهلكين المتنامية للاستفادة من نظم المدفوعات المتقدمة التي تؤمن لهم السرعة وسهولة الإستعمال والحماية لأموالهم ، بالإضافة إلى تمكينهم من الدخول إلى نظم المعلومات المالية الازمة لهم، حيث يتم إنجاز الخدمات المذكورة عبر عدة وسائل أهمها شبكات عامة ذات أقفال switched networkأو شبكات هيكلية ، backbone network والهواتف المستندة للشاشاتScreen Based. telephonيتضح ذلك أن الفكرة الأساسية التي تقوم عليها بطاقات الائتمان والتي تعني اقتصاديا القدرة على الإقراض ذلك لأن الجهة المصدرة للبطاقة تجعل الوفاء بالقيمة للتاجر على دفعات مؤجلة مما يحقق معنى الإئتمان[1].

[1] باطلي غنية، (**محاضرة حول وسائل الدفع الكتروني** السنة أولى ماستر)،جامعة محمد لمين دباغين، سطيف، 2014،ص 41.

أنواع بطاقات الائتمان :

تنقسم بطاقات الائتمان بصفة رئيسية إلى ثلاث أنواع هي:

أ) بطاقة الخصم أو بطاقة الدفع الفوريcebit card:

هي البطاقة التي تعتمد على وجود أرصدة فعلية في صورة حسابات جارية للعميل لدى البنوك لمواجهة السحوبات المتوقعة، فعندما يقوم حامل البطاقة بشراء أي خدمة من التجار يقوم التاجر بإرسال مستندات الشراء إلى البنك الذي يقوم بدوره بالخصم من حساب العميل مباشرة بالقيمة المستحقة عليه كما يمكن الخصم أيضا بقيمة المسحوبات النقدية من آلات سحب النقود[1].

ب) بطاقة الخصم الشهري أو الدفع الشهريcharge card:

هذا النوع من البطاقات لا يتطلب إصدارها قيام حاملها بالدفع المسبق للبنك المصدر في صورة حساب جاري وانما تتم المحاسبة معه شهريا عن طريق إرسال البنك المصدر كشف حساب يتضمن تفاصيل المبالغ المستحقة على حامل البطاقة نتيجة مشترياته من السلع والخدمات من التجار وكذا سحوباته النقدية من السحب النقدي أو البنوك على أن يكون ذلك في حد البطاقة الأقصى.[2]

[1] علي عبد شاهين ، **نظم الدفع الالكترونية ومخاطرها ووسائل الرقابة عليها** دراسة تطبيقية على بنك فلسطين، مجلة جامعة الأزهر بعزة ،المجلد 12 ،العدد الاول ، 2010

2– وهيبة عبد الرحيم, **إحلال وسائل وسائل الدفع المصرفية التقليدية الالكترونية** ,رسالة ماجستر.(غير منشورة ,) كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير,جامعة الجزائر.2006,ص20.

2

ج)**بطاقة الائتمان المتجددtcard credi**

هي بطاقة تصدرها المصارف في حدود مبالغ معينة وتتيح لحاملها فرصة الحصول على السلع والخدمات مع الدفع الاجل لقيمتها ولا يستلزم ذلك بالضرورة وجود مبالغ مالية بحساب العميل حال استخدامه للبطاقة المصدرة. ومن أشهر أنواع بطاقات الائتمان المتجدد بطاقة الفيزا وبطاقة ماستر كارت وهذه البطاقات لها ثلاث أنواع:

بطاقة فضية أو عادية: وهي لا تتجاوز فيها القرض الممنوح لحاملها حدا أعلى عشرة الاف دينار مثلا؛ بطاقة ذهبية أو ممتازة: وهي لا يتجاوز فيها القرض الممنوح لحاملها الحد السابق وقد لا يحدد فيها مبلغ معين مثل بطاقة أمريكان أكسبريس والتي تمنح عادة للأثرياء مقابل دفع رسوم باهظة[1].

البطاقة البلاتينة: وهي ذات مواصفات ومزايا إضافية بحسب كفاءة العميل المالية ومدى ثقة المصرف به.

2) **البطاقات الذكيةsmart cart**.

واحدة من التكنولوجيا الداعمة لعميات الدفع الالكتروني هي البطاقات الذكية. وهي بطاقات دفع بلاستيكية، ولكنها تختلف عن غيرها بوجود شريحة دقيقة مثبتة في البطاقة، قد تكون هذه الشريحة مشغل حاسوبي صغير بذاكرة أو مجرد شريحة ذاكرة.

وتستخدم البطاقات الذكية للتدقيق والترخيص ولإجراء العمليات الحاسوبية. [2]

[1] سعيد بريكة، فوزي شوق، **تحديات وسائل الدفع الإلكتورنية الصناعية** من وجهة نظر الموظفين بالوكلات البنكية ام البواقي، مجلة البحوث الإقتصادية والمالية، العدد الثاني، جامعة البواقي، ديسمبر 2014 ،ص39.

[2] الطاهر لطرشّ ،**تقنيات البنوك** ، دوان مطبوعات جزائرية ، ط 1 ، الجزائر ، 2005،.ص .3

أنواع البطاقات الذكية:

أ بطاقة اتصال مباشر:

يحتوي هذا النوع على صفيحة معدنية ذهبية قطرها أنش تقع في المقدمة عندما تمرر البطاقة على القارئ يحدث اتصال إلكتروني ويتم تمرير البيانات من خلال القرص.

بطاقة اتصال غير مباشر:

إضافة إلى وجود قرص محفور على البطاقة يوجد هوائي محفور أيضا عليها والمعلومات تمرر من والى البطاقة عن طريق الهوائي إلى هوائي آخر مربوط بقارئ البطاقة أو أي أداة أخرى. [1]

ثانيا : الشيكات الإلكترونية والتحويلات الالكترونية:

الشيك الإلكتروني:

لجأت العديد من الدول إلى إصدار نوع جديد من الشيكات يعرف باسم الشيكات الإلكترونية وذلك من أجل استخدامه كأداة من أدوات الدفع الإلكتروني أثناء القيام بالعمليات التجارية.

والشيك الإلكتروني هو عبارة عن وثيقة إلكترونية تحتوي على البيانات التالية:

رقم الشيك، اسم الدافع،رقم حساب الدافع، اسم البنك ،اسم المستفيد ،القيمة التي ستدفع، وحدة العملة المستعملة ،تاريخ الصلاحية ، التوقيع الإلكتروني للدافع. ويتم تحرير الشيكات الإلكترونية وتبادلها عبر شبكة المعلومات الدولية، وعملية التحرير هذه تعتبر الفارق الأساسي بين الشيكات الإلكترونية والشيكات العادية.

[1] السعيد بريكة، **مرجع سبق ذكره**، ص 34 .

الشيك الإلكتروني يتيح من خلال موقعه الإلكتروني فرصة كبيرة للعميل للتحكم في دفتر شيكاته الخاص به والحصول على تقارير إلكترونية فورية عن حركة حسابه على شبكة المعلومات الدولية. ولقد بدأت فكرة التحول إلى الشيكات الإلكترونية بعد الدراسات التي تمت في الولايات المتحدة والتي أوضحت أن البنوك تستخدم أكثر من 500مليون شيك عادي تكلف إجراءات إعداد وصرف كل واحد منها حوالي منها 79سنوت[1].

2)التحويلات الإلكترونية:

هي عملية تتم بين حسابين لدى بنك أخر، فيقوم البنك بخصم مبلغ الحوالة من حساب الأمر واضافته إلى حساب المستفيد فهي عملية بسيطة تتم في لحظة واحدة بدون فارق زمني بين عملية الخصم والإضافة عند استخدام القيد عن طريق الحاسوب.[2]

أما بالنسبة للتحويل البنكي الإلكتروني فإنه لا يختلف عما سبق ذكره إلا في كون الأمر الذي يصدره العميل يكون وسيلة إلكترونية مثل الانترنت .وقد يأتي ذلك إما بواسطة أمر بسيط صادر ما نتيجة إحدى التعاملات عن العميل بتحويل مبلغ معين من حسابه إلى حساب آخر، أو الإلكترونية لإجراء عملية التحويل بشكل آمن حيث يقوم التاجر بتوكيل الوسيط وهذا الأخير بإرسال النموذج لدار المقاصة الآلية، إذا كانت البنوك مشتركة في نظام المقاصة الآلية. والتي تقوم بدورها بإرسال النموذج لبنك العميل الذي يتأكد من كفاية الرصيد لإجراء عملية التحويل أما إذا لم تكن البنوك مشتركة في نظام المقاصة الآلية فإن الوسيط يرسل النموذج للبنك

[1]عدنان إبراهيم سرحان،**الوفاء الالكتروني،مؤتمر الأعمال المصرفية الالكترونية بين الشريعة و القانون** ،كلية الشريعة والقانون وغرفة التجارة دبي10-12 ماي 2013 ص.271

2-باطلي غنية، **(محاضرة حول وسائل الدفع الكتروني السنة أولى ماستر)**،مرجع سبق ذكره ، ص20

مباشرة، وقد أدى تنظيم هذه العملية سواء من طرف بعض التشريعات أو بعض البنوك المركزية إلى الاستغناء عن محاولة تطويع القواعد العامة حتى يمكن الإعتراف بقانونيتها [1]

ثالثا: النقود والمحافظ الإلكترونية:

1)المحفظة الإلكترونية :

لتسهيل عمليات الطلبات والمعالجة لبطاقات الإعتماد قامت العديد من الشركات بتقديم خدمة المحفظة الإلكترونية حيث تعمل المحفظة الالكترونية على توفير الوقت والجهد بحفظ كل المعلومات عن بطاقة اعتماد معينة بحيث بنقرة واحدة يتم إدراج كل هذه المعلومات بدون عناء طباعتها مرة أخرى باستخدام لوحة المفاتيح والمحفظة الإلكترونية قادرة على حفظ معلومات عن العديد من بطاقات الاعتماد وعمليات الشحن والفواتير وغيرها ولكن هناك العديد من بطاقات الاعتماد والعمليات مقبولة من العديد من التجار عبر الانترنت لذا قامت شركة فيزا ماستر كارت ومجموعة من تجار المحفظات الإلكترونية بعملية وضع معايير قياسية لهذه التقنية وذلك ليتم عملها بتقنية تسمى لغة المنذمجة للتجارة الإلكترونية حيث تم قبول هذا المقياس في عام 1999ومنذ ذلك الوقت قام العديد من التجار عبر الانترنت بتبني هذه الطريقة[2].

2) النقود الالكترونية:

نظرا لحداثة النقود الالكترونية مقارنة بعمر البشرية فإن هناك اختلافات حول تعريف هذه النقود ومن ثم تم تقديم تعريفات متعددة للنقود الالكترونية منها:

[1] عبد الحق بوعتروس **مدخل لإقتصاد النقدي والمصرفي** ، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة، 2003 ، ص02.

[2] بشرى مذكور، **اثر وسائل الدفع الالكتروني على الأداء المالي للبنوك**، مذكرة ماستر، العربي بن مهيدي، أم البواقي،2017/2016 ص 10

هي قيمة نقدية في شكل وحدات ائتمانية مخزونة بشكل إلكتروني أو على أداة إلكترونية يحوزها المستهلك[1].

او هي معالجة رقمية للمدفوعات عبر الأنترنيت حيث تحل قيمة النقد محل السيولة النقدية وتتم باستخدام الحوسبة والرقمية بأشكالها المختلفة، من حواسيب وهواتف نقالة وبطاقات ذكية أو أية وسيلة أخرى تحتوي على ذاكرة حاسوبية وقدرات تشفيرية[2]

نستنتج إذن أن النقود الالكترونية عبارة عن سلسلة من الأرقام التي تعبر عن قيم معينة تصدرها البنوك التقليدية أو الافتراضية لموديعها ويحصل هؤلاء عليها في صورة نبضات كهرومغناطيسية على كارت ذكي أو على القرص الصلب[3].

المطلب الثالث : أهمية الوسائل الدفع الحديثة

النقود هي الوسيلة الرئيسية لتسوية المعاملات المالية ، و لما كان التعامل يتم بوسائل الدفع التقليدية لكن هذه الوسائل تصلح في تسهيل التعامل الذي يتم عن بعد في بيئة غير مادية من هنا تظهر أهمية ابتكار وسائل سداد تتفق مع طبيعة التجارة الالكترونية .

تلعب بطاقات الدفع دورا كبير في سيرورة التعامل في البنوك التجارية يمكن تبيان ذلك من خلال العناصر التالية :

أ. التسهيل من عملية التبادل و تختصر الوقت والمسافة

ب. غنى الافراد من حمل مبالغ كبيرة والتي تكون معرضة لمخاطر السرقة والضياع استخدامها في شراء معظم احتياجاتهم.

بيل مهدي زوين، **(محاضرة حول النقود ا–لكترونية دراسة قانونية)**، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012،ص 031

2 بسام أحمد الزلمي،دور النقود الالكترونية في غسيل الأ موال، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26 ،العدد الأ ول، 2010 ،ص 32

3 السيد متولي عبد القادر،**اقتصاديات النقود والبنوك**،دار الفكر، الطبعة ا ولى، عمان،2010 ، ص 03.

ج- فتح المجال أمام زيادة توسيع وانتشار التجارة الالكترونية.[1]

المبحث الثاني:دور وسائل الدفع الالكترونية في البنوك التجارية

تلعب البنوك التجارية دور مهما في التنمية الاقتصادية للدولة من خلال الأنشطة التي تقوم بها والخدمات التي تقدمها سواء كانت تقليدية كخدمة الشباك أو حديثة كالبطاقات الإلكترونية والصرافات الآلية.

المطلب الأول: ماهية البنوك التجارية ايراداتها المالية

اولا تعريف البنوك التجارية : يوجد للبنك التجاري عدة تعريفات نذكر منها:

1- **التعريف الاول** : مؤسسة مالية تخضع للقوانين والتشريعات المصرفية وتهدف لتخفيض الربح من خلال نشاطها المصرفي والمتمثل في قبول الودائع وتقديم الخدمات ومنح الائتمان بشتى أنواعه.

2- التعريف الثاني : يعرف على انه مؤسسة تتعامل في الدين و الائتمان م خلال الحصول على ديون من الغير، تمثل التزامات عليه تظهر في جانب الخصوم من ميزانيته

3- **التعريف الثالث** : هي مؤسسات وسطية وظيفتها الأساسية ، هي القبول من أصحاب الفوائض المالية و إعادة استخدامها في عمليات الاقتراض القصيرة الاجل لأصحاب العجز المالي .

1 ليلة بوقلال، **دور الصيارفة الالكترونية في تحسين الخدمة المصرفية**، مذكرة لليل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، غير منشورة، جامعة محمد خيضر 2013-2014 ،ص.28

ومن خلال هذه التعاريف نستخلص أن البنوك التجارية هي مؤسسة مالية تقدم مجموعة من الخدمات التقليدية والحديثة بهدف تعظيم أرباحها، وتحقيق منافع للأفراد والمجتمع.[1]

ثانيا:إيرادات البنوك التجارية: تتمثل بعض إيرادات البنكية في ما يلي :

1-الفوائد الدائنة على التسهيلات الائتمانية .

2-العمولات الدائنة التي تتقاضاها المصارف نظير الخدمات التي تقدمها للأخرين .

3-عوائد العملة الأجنبية الناتجة عن الأرباح المحققة من الفرق بين سعر بيع وشراء العملة الأجنبية.

4-أجور الخدمات المتعلقة بطبيعة العمل المصرفي،مثل مقابل الدراسات الجدوى الاقتصادية والاستشارات الاقتصادية والمالية.

5-عوائد الاستثمار في الأوراق المالية .

6-العوائد المتحققة من خصم الكمبيالات .

7-الارباح الرأسمالية الناتجة عن بيع المصرف لأصل من أصوله بسعر أعلى من القيمة الدفترية. [2]

المطلب الثاني :اثر استعمال وسائل الدفع الإلكترونية على البنوك التجارية

هناك العديد من الدراسات التي تربط بين وسائل الدفع والبنوك فمنها من يركز عن الأهمية الاقتصادية لوسائل الدفع، وقد خلصت إلى أن وسائل الدفع تعمل على رفع الاقتصاد والتقليل من استعمال السيولة وتخفيض التكاليف الصفقة من خلال عمليات المقاصة، كما تعتبر وسائل

1 مرزوقي حورية، وآخرون، **وسائل الدفع الالكترونية ودورها في رفع ايرادات للبنوك التجارية**، مذكرة ماستر، أحمد دراية، أدرار،2015/2014 ص 7 ،8.

2 - مروقي حورية واخرون ، **مرجع سبق ذكره**، ص 13.

الدفع أيضا كجدار حماية يمكن البنك المركزي من مراقبة أعضاء النظام لتفادي حدوث الأزمات المالية، ,وكذا أنواع وسائل الدفع المبتكرة تساهم في الحماية من الأخطار التي تتعرض لها عملية الدفع في ظروف حسنة من الامان .

وان عصرنة وتحديث وسائل الدفع في البنوك نتيجة للتطورات الحاصلة في الصناعة البنكية، التي اقتضت ضرورة تغيير تلك الوسائل التقليدية بأخرى إلكترونية بما يرفع من أداء البنوك وبالتالي زيادة في ايراداته المالية ، وتعمل على الحد من مخاطر السيولة النقدية المرتبطة بالنشاط البنكي، فتسعى اليوم معظم دول العالم ومنها الجزائر إلى تحديث وعصرنه وسائل وأنظمة الدفع الالكترونية من خلال مسايرة مختلف الأنظمة والمعايير البنكية العالمية

ومع ظهور وسائل الدفع الإلكترونية والاعتماد على استخدامها سوف يؤدي ذلك الى تحسين أداء الخدمات البنكية بالاعتماد على وسائل الكترونية متمكنة من تقديم الخدمة بشكل أفضل، ولقد أدى أداء البنوك لخدماتها البنكية من خلال شبكة الأنترنت الى تخفيض تكلفة الخدمة البنكية، وكون انخفاض التكاليف التشغيلية، مما يرفع من أداء البنوك وبالتالي تحسين من الايرادات المالية للبنك .

خلاصة الفصل

ان ظهور البنوك التجارية ساهم في تعدد وسائل الدفع حيث ظهر منها الشيك، التحولات البسيطة للأموال الأوراق التجارية، لكن مع التطور التكنولوجي وظهور شبكة الانترنت سمح بخلق وسائل دفع حديثة غير مكلفة حظيت بقبول واسع حيث أصبحت تمثل حجر الزاوية لنجاح وتطور هذا النوع من التجارة الالكترونية، وقد اتخذت وسائل الدفع الالكترونية بدورها عدة أنواع متعددة منها البطاقة البنكية، الشيكات الإلكترونية النقود الالكترونية وغيرها، فتعدد أنواع وسائل الدفع الالكترونية وتنوعها راجع أساسا إلى تعدد أنواع المعاملات المالية والتجارية وأيضا يمثل أمان وسيلة الدفع عاملا أساسيا في اختبارها من جهة أخرى

حيث سمحت وسائل الدفع الحديثة باختصار الوقت المخصص لمعالجتها والتقليل من الإفراط في الاستخدام الورقي والبشري الذي كان مخصصا لذلك وعملت أيضا على تخفيض التكاليف والرفع من الايرادات ، كما شجعت على قيام الخدمات المصرفية الالكترونية ووسعت الأفاق أمام التجارة الالكترونية.

الفصل الثاني

تمهيد :

لم يعد النشاط المصرفي مقتصرا على لعب دور همزة وصل بين أصحاب الفائض والعجز المالي اذ يتلقى الأموال من الجمهور في شكل ودائع ليستعملها لحسابه شرط اعادتها في شكل قروض بهدف تمويل المشاريع وانما ضرورة العمل على تطوير وسائل الربط بينهما وذلك عن طريق الاستفادة من التطورات التي مست مجال الاتصالات من حيث سرعة تبادل ومعالجة البيانات واستغلالها في كسب ثقة ورضا متعامليها وبالتالي توفير وسائل تتميز بالسرعة والدقة في اداء التعاملات المالية (سحب ،دفع ،تحويل ،.....الخ)، ونتيجة لذلك تم استحداث وسائل تعتمد على المعالجة الالكترونية للبيانات ذات القيمة المالية بطرق الكترونية ومن بين اهم هده الوسائل نجد البطاقة البنكية التي تصدرعن احد المؤسسات المتخصصة لصالح مؤسسة مصرفية او مالية معنية لاتاحتها لمتعامليها بطريقة تعكس رصيد حسابه النقدي في شكل بيانات رقمية لتمكنه من تسديد مستحقاته المالية او اداء التزام وفق شيك الكتروني ذو طبيعة غير مادية

تمهيد :

في هذا الفصل سنتطرق إلى بعض الدراسات السابقة باللغة العربية (مذكرات ومقالات) وباللغة الأجنبية والتي لها علاقة مع موضوع مذكرتنا وسنفصلها كالتالي: المبحث الأول: مذكرات ومقالات باللغة العربية؛ المبحث الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية والمبحث الثالث مقارنة الدراسات السابقة بالدراسة الحالية

المبحث الاول : مذكرات ومقالات باللغة العربية

سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى عرض و مناقشة بعض الدارسات السابقة حول الموضوع:

دراسة ناشف فطيمة، بعنوان: وسائل الدفع الالكتروني في البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2018/2017

هدفت هذه الدراسة محاولة الإلمام بمختلف وسائل الدفع الحديثة ومعرفة مختلف التكنولوجيا الحديثة المستعملة في البنوك الجزائرية وما مدى مساهمتها في عصرنة الخدمات البنكية الجزائرية بالإضافة إلى تقييم وسائل الدفع الالكترونية في الجزائر وإعطاء نظرة على الواقع البنكي الجزائري في مجال الدفع الالكتروني

خلصت هذه الدراسة في أن أدت البيئة الجديدة للعمل البنكي والمنافسة الشديدة والتطبيقات التقنية لأدوات الدفع الالكتروني إلى الضغط على البنوك لإيجاد آليات جديدة في استخدام و تنويع الخدمات البنكية الالكترونية للمحافظة على العمال وجذب عمال جدد حيث ظهور وسائل الدفع الالكترونية شجع على القيام بالخدمات البنكية الالكترونية التي تتلاءم مع تطور العصر من حيث السرعة و الفعالية التي يوفرها له في حين ثورة تكنولوجيا

المعلومات والاتصالات أحدثت قفزة في الحياة الاجتماعية وأدت إلى ظهور اقتصاد جديد.

. **2-دراسة سلطاني خديجة، بعنوان:** إحلال وسائل الدفع التقليدية بالوسائل الكترونية دراسة حالة بنك التنمية الريفية وكالة تبسة، مذكرة ماستر تخصص المالية و نقود، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012 -2013

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح الآثار الإيجابية والسلبية الناتجة عن استخدام أنظمة الالكترونية ومحاولة معرفة الدور الكبير لأنظمة الدفع الالكتروني ومساهمتها في زيادة الفعالية وأنشطة البنوك و كذلك التعرف على واقع ممارسة الوسائل الالكترونية واستعمالها في النظام البنكي الجزائري.

وخلصت الدراسة إلى إن وسائل الدفع الالكترونية جاء بها الاقتصاد الرقمي و التجارة الالكترونية دعت إلى ضرورة تطور النظام البنكي وبالتالي ظهور وتطور وسائل الدفع الالكترونية و كذلك لتقدم وسائل الدفع فوائد عديدة للاقتصاد من السرعة وأمان وتطور حيث إن ثورة تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات أحدثت قفزة في الحياة الاجتماعية وتؤدي إلى ظهور اقتصاد جديد هوا اقتصاد المعرفة وفيما يخص وسائل الدفع الالكترونية هناك سلطات مسؤولة عن إصدار هذه البطاقات وتطويرها.

3-دراسة زواش زهير، بعنوان:

دور نظام الدفع في تحسين المعاملات البنكية، رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، ام لبواقي،2011/2010

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة تقييم وسائل الدفع الحديثة لإمكانية مقارنتها مع وسائل الدفع التقليدية وكذلك محاولة رصد التجربة الجزائرية في مجال وسائل الدفع ومعرفة الحدود التي وصلت إليها بالإضافة إلى معرفة مدى استجابة البنوك الجزائرية، من التطورات الحاصلة في المجال البنكي واهم العراقيل التي تواجهها لإيجاد الحلول

وخلصت هذه الدراسة أن ظهور وسائل الدفع الالكترونية سمح بخلق مؤسسات رائدة في هذا المجال ووسع الأفاق أمام التجارة الالكترونية، حيث أصبحت تحقق أرباحا طائلة من هذه الوسائل الحديثة، حيث مع ظهور وسائل الدفع الالكترونية لم تهمل البنوك وسائل الدفع التقليدية، بل قامت باستغلال هذه التطورات التكنولوجية من اجل تحديث المعاملات بها، حيث سمحت باختصار الوقت المخصص لمعالجتها والتقليل من الإفراط في استخدام الورقي والبشري كان مخصص لها

4-دراسة مهدي رضا، بعنوان: بطاقات الدفع الالكترونية وترقية التجارة الالكترونية، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد 5 ،العدد 2 ،جوان 2020

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح مدى نجاعة القانون البنكي بشكل عام وأنظمة بنك الجزائر بشكل خاص في ترقية التجارة الالكترونية في الجزائر، وكذا عن مدى تطور وسائل الدفع الالكترونية في الجزائر لاستعمالها في إنعاش التجارة الالكترونية في الجزائر

وخلصت هذه الدراسة في أن النظام البنكي الجزائري شريك أساسي في ترقية التجارة الالكترونية فهو يرتبط ارتباطا وثيقا بالتجارة باعتباره آلية أساسية لنجاح التجارة الالكترونية حيت عملية ترقية التجارة الالكترونية من طرف النظام البنكي الجزائري تتم بشكل تدريجي وبطيء للغاية لكن النظام البنكي الجزائري نجح في تطوير التجارة الالكترونية بشكل محدود للغاية، كون انه قد عجز على تطوير المنظومة البنكية بحد ذاتها، والدليل على ذلك عجز عن تسليم بطاقات الدفع الالكترونية بالشكل اللازم و المطلوب .

.5-دراسة بصيري محفوظ، بعنوان: نظام الدفع الالكتروني الجزائري كآلية لتطوير وسائل الدفع الجديدة، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 11 ،العدد4 ،اكتوبر2019 .

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور نظام الدفع الالكتروني في تطوير وسائل الدفع الجديدة واثر ذلك على النظام المالي و البنكي من خلال دراسة تطور نشاط كل من نظام التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة حيث تم التوصل إلى أن نظام الدفع الالكتروني في الجزائر مزال في مراحله الأولى ولم يرق إلى مصاف الدول المتطورة المتحكمة في هذه التكنولوجيا .

وخلصت هذه الدراسة إلى إن شريحة حجم المدفوعات التي تفوق مائة مليون دج الحصة الأكبر كما أن الصكوك والتحويلات تهيمن على حجم المعاملات على حساب الأوراق التجارية والاقتطاعات والمعاملات عبر البطاقات البنكية وهذا يدل على تركز حجم المعاملات يقتصر على نوعين فقط لكن المعاملات عبر البطاقات البنكية تبقى ضعيفة وهذا يدل على أن نظام الدفع الجزائري لم يصل بعد إلى مرحلة التطور .

المبحث الثاني : الدراسات باللغة الأجنبية

Aridah MAMOUN WALID, Ramadhan SHERZAD, The impact of using electronic payment methods on transparency and disclosure: Case study Jordanian companies, Smart Cities and Regional Development 2020Journal, v4. I2,

هدفت هذه الورقة إلى التعرف على طبيعة وأنواع وسائل الدفع الإلكترونية المطبقة في الأردن ومدى تأثيره على حوكمة الشركات خاصة على الشفافية والإفصاح، والتحديات المرتبطة به، من خلال دراسة العلاقة بين تطبيق إجراءات الدفع الإلكتروني وحوكمة الشركات.

خلصت الدراسة إلى أن الأردن لديه تطور جيد في مجالات البنوك التجارية ويبدأ الآن في تطبيق الدفع الإلكتروني أنظمة في المعاملات الحكومية، هناك العديد من الدراسات التي أجريت على مزايا الإلكترونية الدفع بشكل مستقل عن حوكمة الشركات ودون معالجة آثارها على تعزيز الحوكمة من خلال الشفافية والإفصاح والتأثير على التقارير المالية للشركات والحكومة؛ الأردن هو مركز إقليمي في الشرق الأوسط ولديه العديد من شركات الاتصالات والمعلومات وخدمات الاتصالات التي وصلت إلى مستويات متقدمة ولكن لا تزال نسبة كبيرة منها لا يستخدم المواطنون هذه الخدمات بعد، ولكن في عام 2020 ، سيتم دفع جميع الخدمات الحكومية عن طريق الدفع الإلكتروني الأنظمة، كما أنه من خلال هذه الورقة ومراجعة الدراسات السابقة توصلوا إلى النقاط التالية –

لا يزال الكثير من المواطنين قلقين بشأن أصولهم المالية وغير متأكدين من أمنهم معلومات مالية يلعب الإعلام دورا سلبيا من خلال الرسائل التي يتم نقلها عبر وسائل الإعلام الرسمية وغير الرسمية.

لا تزال هناك حاجة لمزيد من البرامج والندوات حول آليات استخدام الوسائل الإلكترونية طرق الدفع ومزاياها.

سوف ينعكس استمرار وتوسيع استخدام المدفوعات الإلكترونية بشكل مباشر في توفير أكبر الشفافية والإفصاح التي من شأنها تعزيز حوكمة الشركات .

2- Dina Aziz AL-Saji, The Role of Electronic Payment Methods in Facilitating Money Transactions in Erbil City, Cihan University-Erbil Journal of Humanities and Social Sciences 3(1), June 2019

من خلال هذه الدراسة تم إجراء بحث حول مدى توفر وتنوع طرق الدفع الإلكتروني في مدينة أربيل، لمعرفة مدى استخدامها في المعاملات المالية، اشتملت عينة البحث على ثلاثة بنوك (جيهان، أر تي، جبيل

كانت الاستبيانات الموزعة 40 استبانا وجمعت 31 فقط كانت صالحة للتحليل الإحصائي، تم تصميم الاستبيان وفقا لمقياس ليكرت خماسي الأبعاد

بناء على النتائج تم التوصل إلى أهم الاستنتاجات التالية :

أظهرت النتائج أن البنوك لديها اهتمام كبير بطرق الدفع الإلكتروني لجذب العملاء وتحسين خدمات العملاء ، تقتصر طرق الدفع الإلكترونية على العملاء الذين يتمتعون بقدرة جيدة على التعامل مع الإنترنت ، لوفقا للنتائج قدمت الدراسة عددا من التوصيات على البنوك الاهتمام باصدار طرق دفع الكترونية جديدة وحديثة لجذب عملاء جدد ومتابعة التطورات في الاسواق العالمية يجب على البنوك والمنظمات المتخصصة الأخرى

إجراء برامج توعية للعملاء حول أهمية وسهولة استخدام وسائل الدفع الإلكترونية في المعاملات المالية في الأسواق المحلية والدولية.

3-**Zlatko Bezhovski, The Future of the Mobile Payment as Electronic Payment System, European Journal of Business and Management, Vol.8, No.8, 2016.**

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مجموعة موجزة من المشكلات المحتملة مع طرق الدفع الإلكترونية واعتماد المستهلك للتجارة الإلكترونية لتسديد مدفوعات مشترياتهم.

خلص هذا البحث إلى أنه من أجل مستقبل واعد لصناعة الدفع عبر الهاتف، يجب أن تكون أنظمة الدفع عبر الهاتف المحمول متكاملة بشكل أفضل مع الاتصالات السلكية واللاسلكية والبنية التحتية المالية الحالية، إن تعزيز التوافق مع مجموعة واسعة من المستخدمين، واستخدام أحدث التقنيات ووضع معايير مشتركة لمقدمي الخدمات المختلفين، والتغلب على مشكلات الأمان والخصوصية يمكن أن يساعد في تسهيل اعتماد أسرع لطرق الدفع الإلكترونية ودفع السوق المتنامي للمدفوعات عبر الهاتف المحمول

. 4. Shiva Zokaee et al, Electronic Payment Systems Evaluation: A Case Study in Iran, Information Management and Business Review, Vol. 4, No 3, Mar 2012

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد طرق الدفع الإلكتروني الشائعة في إيران، و المعايير الموجودة لتقييم أنظمة الدفع الإلكتروني، و المعايير الأخرى التي يمكن اعتمادها لتقييم أنظمة الدفع الإلكتروني .و خلص هذا البحث إلى أنه هناك خمسة أنواع من وسائل الدفع الإلكترونية في إيران على النحو التالي: النقود الالكترونية، بطاقة الائتمان، بطاقة دين، بطاقة شحن، الشيك الالكتروني.

المبحث الثالث : مقارنة الدراسات السابقة بالدراسة الحالية

من خلال إستعراض الدراسات السابقة تبين لنا أن لها أوجه تشابه وأوجه إختلاف مع موضوع الدراسة الحالية سنلخصها كالتالي :

تتفق أغلب الدراسات السابقة وموضوع الدراسة الحالية في استخدام منهج البحث حيث اعتمدت على المناهج التالية :

ا–المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي ومن بين الدراسات السابقة يوجد من اهتم بتقييم الأداء البنكي

تتفق بعض الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية في ابراز واقع أنظمة الدفع الالكترونية في الجزائركدراسة "زهير زواش " –

وما يميز هده الدراسة عن سابقتها هو مجتمع العينة فالدراسة الحالية مست البنك الوطني الجزائري وكالة تيميمون –251– عكس الدراسات السابقة التي استخدمت المسح الشامل للبنوك التجارية في بيئات أخرى

الجدول رقم (01) :المقارنة بين دراستنا والدراسات السابقة

الدراسات السابقة	اوجه الشبه	اوجه الاختلاف	كيفية الاستفادة
دراسة ناشف فطيمة	التشابه في أهداف الدراسة	اختلاف في منهجية الجانب التطبيقي	ساعدتنا في انجاز الجانب النظري
دراسة سلطاني خديجة	تشابه كبير في منهجية الدراسة أهدافها وأداتها.	ركزت الدراسة السابقة على وسائل الدفع التقليدية	ساعدتنا في انجاز الجانب النظري
دراسة زواش زهير	التشابه في الجانب النظري	ركزت الدراسة السابقة على أنظمة الدفع	ساعدتنا في انجاز الجانب التطبيقي
دراسة مهدي رضا	التركيز على بطاقات الدفع	دراستنا أشمل لأنها تتحدث على العديد من وسائل الدفع	ساعدتنا في انجاز الجانب النظري
دراسة بصيري محفوظ	التركيز الجزئي على وسائل الدفع الحديثة	لاختلاف في منهجية الجانب التطبيقي	التطبيقي ساعدتنا في انجاز الجانب النظري
Aridah MAMOUN WALID, Ramadhan SHERZAD	تشابه جزئي في أهداف الدراسة	الاختلاف في مكان الدراسة	ساعدتنا في انجاز الجانب النظري
Dania Aziz Al – Saji	التركيز على أنواع وسائل الدفع	الاختلاف في مكان	ساعدتنا في انجاز الجانب النظري
Zlatko Bezhovski	التركيز على أهمية وسائل الدفع الحديثة	ركزت الدراسة السابقة على الدفع عبر الهاتف	ساعدتنا في انجاز الجانب التطبيقي
Zokaee Shiva et Al	التركيز على وسائل الدفع الحديثة	الاختلاف في مكان الدراسة	ساعدتنا في انجاز الجانب التطبيقي

المصـــدر من إعداد الطالبيين

خلاصة الفصل :

من خلال هذا الفصل استنتجنا ان وسائل الدفع الالكترونية دور في تحسين اداء البنوك التجارية والرفع من ايراداتها المالية وذلك من خلال تسهيل امختلف المعاملات والصفقات الالكترونية ,حيث أن استخدام أنظمة و وسائل الدفع الإلكترونية كان له نقلة نوعية في زيادة مداخيل و ايرادات البنك , حيث حاولت البنوك الجزائرية تبني هذه الوسائل الالكترونية واستخدامها كحلقة وصل بينها وبين العميل وذلك من اجل الرفع من مستوى أدائها وتقديم خدمة متكاملة وذلك من خلال محاولة قياس ادئها باستخدام مؤشرات تقييم الاداء المالي .

الفصل الثالث

تمهيد :

بعد قيامنا بدراسة نظرية و كلية لوسائل الدفع الالكترونية فقد اخترنا البنك الوطني الجزائري الذي يعد من أقدم وأهم البنوك في الجزائر لكي نقوم بدراسة حالة لمعرفة واقع وسائل الدفع بالبنك وأثرها ودورها في فعالية الاداء وكذا دورها في تحسين الايرادات المالية البنك .

المبحث الأول : لمحة عن البنك الوطني الجزائري

في هذا المبحث سوف نتطرق الى التعريف بالبنك الوطني الجزائري مع اعطاء لمحة عن نشاته وتطوره اضافة الى دراسة هيكله التنظيمي .

المطلب الأول : نشأة وتعريف البنك الوطني الجزائري

إن تاريخ نشأة بنك BNA يمكن أن يقسم إلى مرحلتين، المرحلة الأول بروزها كفكرة والمرحلة الثانية تحولها إلى حقيقة واقعية بظهورها كمؤسسة ناشطة. وتعتمد فكرة إنشاء البنك على أساس وجود فائض في الدخل لدى شريحة من المجتمع تزيد عن حاجتها للإنفاق ووجود من يرغب في إنفاق أكثر من دخله سواء للاستهلاك أو للاستثمار مما يتطلب إنشاء مؤسسة البنك الذي يقوم بتحويل الأموال الفائضة من الشريحة الأولى إلى الثانية وهنا ظهر أول بنك مالي تجاري في الجزائر بتاريخ "13جوان 1966"حيث مارس كافة النشاطات المرخصة للبنوك التجارية ذات شبكة،كما تخصص إلى جانب هذا بتمويل القطاع الزراعي من جهة أخر[1].

في نفس العام وسع البنك الوطني الجزائري شبكته حيث وضعه تحت تصرف زبائنه وقام بإنشاء 218وكالة تجارية موزعة على كافة التراب الوطني تشرف عليها 20مديرية وعدد

[1] وثائق مقدمة من طرف وكالة تيميمون .251 . .

عماله إجمالا يزيد عن 6000 عامل, توفير الخدمات المالية للفئات المهنية والشركات. ويتعامل بكل العمليات البنكية, العملات والائتمان في ظل القانون وتنظيم البنـوك .[1]

على غرار البنوك الأحرى يعتبر البنك الوطني الجزائري كشخص معنوي، يؤدي كمهنة اعتيادية، كافة العمليات المتعلقة باستلام أموال الناس، عمليات القروض وأيضا وضع وسائل الدفع وتسييرها تحت تصرف الزبائن .

1995: يعد أول بنك حاز على اعتماده، بعد مداولة مجلس النقد والقرض بتاريخ 05 سبتمبر 1995 .

2009:في شهر جوان 2009 ،تم رفع رأسمال البنك من 14 مليار دينار جزائري إلى 41 مليار دج

2018:في شهر جوان 2018 ،تم رفع رأسمال البنك من 41 مليار دينار جزائري إلى 150 مليار دج[2]

[1] قريشي سامية, معموري هناء. **القروض البنكي, مخاطرها وطرق تسييرها** . دراسة حالة قرض إستغلال في البنك الوطني الجزائري BNA "وكالة مغنية". تقرير بحث لنيل شهادة ليسانس في نظام ل.م.د . للعلوم التجارية تخصص المالي ص24.

[2] الموقع الإلكتروني للبنك الوطني الجزائري ،www.bna.dz، تم الاطلاع بتاريخ 2022/05/05

المطلب الثاني : عرض الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري

حتى يقدم البنك الوطني الجزائري خدماته المصرفية المختلفة وينظم إجراء العمليات داخل وكالاته، فإنه يعتمد على عدة مصالح واقسام تتدرج تحت الهيكل التنظيمي التالي :

الشكل رقم (01) الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري

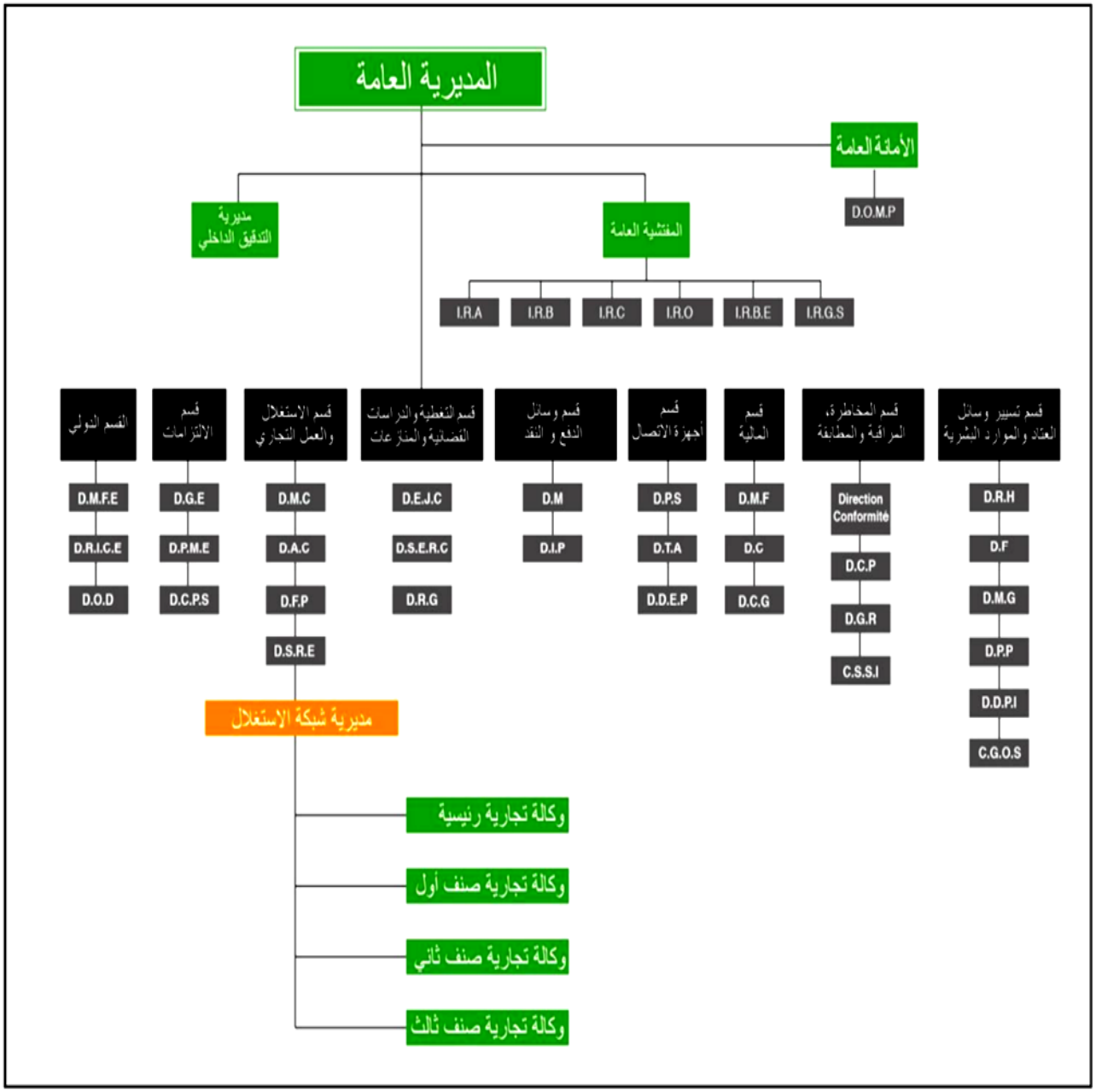

المصدر : الموقع الإلكتروني للبنك الوطني الجزائري ، www.BNA.dz تم الإطلاع بتاريخ 2022/05/05

***رموز الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري**

أولا: الهياكل الملحقة بالمديرية العامة

1-الأمانة العامة

DOMP: مديرية تنظيم المناهج والإجراءات

2-المفتشية العامة

A.R.I :المفتشية الجهوية – الجزائر العاصمة

I.R.B: المفتيشية الجهوية البليدة

I.R.C : المفتيشية الجهوية قسنطينة

I.R.O : المفتيشية الجهوية وهران

I.R.BE : المفتيشية الجهوية بجاية

I.R.GS: المفتشية الجهوية – الجنوب الكبير

DAI :مديرية التدقيق الداخلي

ثانيا: الهياكل التابعة للقسم الدولي

DMFE :مديرية التحركات المالية مع الخارج

DRICE:مديرية العالقات الدولية والتجارة الخارجية

DOD :مديرية العمليات المستندية

ثالثا: الهياكل الملحقة بقسم الالتزامات

DGE :مديرية المؤسسات الكبرى

DPME :مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

DCPS :مديرية القروض لألفراد والقروض الخاصة

رابعا: الهياكل الملحقة بقسم االستغالل والنشاط التجاري

DMC:مديرية التسويق واالتصال

DAC:مديرية التنشيط التجاري

DSRE:مديرية دعم شبكة االستغالل

DFP:مديرية التمويل التشاركي

خامسا: الهياكل الملحقة بقسم التغطية والدراسات القانونية والمنازعات

DEJC: مديرية الدراسات القانونية والمنازعات

DSERC : مديرية المتابعة والتغطية وتحصيل القروض

DRG : مديرية تحصيل الضمانات

سادسا: الهياكل التابعة لقسم وسائل الدفع والنقد

DM : مديرية النقد

DIP : مديرية وسائل الدفع

سابعا: الهياكل الملحقة بقسم أجهزة الإعلام

DPS : مديرية الإنتاج والخدمات

DTA : مديرية التكنولوجيات والهندسة

DDEP : مديرية تطوير الدراسات والمشاريع

ثامنا: الهياكل الملحقة بقسم المالية

DMF : مديرية السوق المالي

DCG : مديرية مراقبة التسيير

DC : مديرية المحاسبة

تاسعا: الهياكل التابعة لقسم المخاطر، المراقبة والمطابقة المطابقة مديرية

D Conformité : مديرية المطابقة

DCP : مديرية المراقبة الدائمة

DGR : مديرية تسيير المخاطر

CSSI : خلية أمن الأنظمة المعلوماتية

عاشرا: الهياكل الملحقة بقسم تسيير وسائل العتاد والموارد البشرية

DRH : مديرية الموارد البشرية

DF : مديرية التكوين

DMG: مديرية الوسائل العامة

DPP :مديرية المحافظة على الأملاك

DPPI : مديرية تطوير التراث العقاري

CGOS : مركز تسيير الخدمات الاجتماعية

شبكة الاستغلال

و تضم شبكة الاستغلال للبنك الوطني الجزائري 20 مديرية جهوية للاستغلال، تشرف على 218 وكالة تجارية من مختلف الفئات، موزعة عبر كافة التراب الوطني . [1]

* **التعريف بوكالة تيميمون 251 التابعة للبنك الوطني الجزائري**

طهرت وكالة البنك الوطني الجزائري BNAتيميمون التابعة لولاية بشار بتاريخ 16مارس1983بشارع أول نوفمبر وسط مدينة تيميمون حيث يشيد هذا الموقع حركة كبيرة على مختلف المراكز الحيوية و المجمعات التجارية و الإدارات بالإضافة إلى وجود بجانب هذه الوكالة وكالات بنوك أخرى مما يدل على قوة المنافسة بين البنوك ومنها بنك التنمية المحلية BDL وبنك الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP وغير بعيد عنها يوجد بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR و كذا بريد الجزائر وهي تتكون من هيكل تنظيمي يسعى إلى خدمة زبائنه من خلال استغلال كافة الوسائل المادية والبشرية المتاحة لديه، وله مجموعة من المهام التي يخدم بها المصلحة وزبائنه التي تتمثل في استقبال الودائع ومنح القروض بكل أنواعا وكذا التنوع في وسائل الدفع الحديثة حيث تسعى جاهدة لارضاء زبائها بكل ما يتماشى مع العصرنة والتكنولوجيا وكل هذا من اجل جذب الزبائن، إذ تسعى بشكل كبير إلى التوسع في شتى المجلات .

ان البنك الوطني الجزائري وكالة تيميمون كغيره من البنوك يقوم بمجموعة من الوظائف والمهام وله أهداف ويقدم خدمات وعروض متنوعة لمختلف الزبائن .[2]

[1] معلومات منتقاة من الموقع الإلكتروني للبنك الوطني الجزائري، تاريخ التصفح: 2022/03/17 ،متوفر على الموقع www.bna.dz

[2] مقابلة شخصية مع مسؤول وكالة تيميمون " مساعدي عبد القادر"بيوم 2022/04/13.

المبحث الثاني : دراسة وسائل الدفع الالكترونية في البنك الوطني الجزائري

المطلب الاول : وسائل الدفع الالكترونية واهميتها في البنك الوطني الجزائري

اولا : البطاقات البنكية CIB

من خلال الاطلاع على الموقع الإلكتروني للبنك الوطني الجزائري

وجدنا أنه يقدم باقة من بطاقات الدفع الالكترونية يمكن استعمالها في 100 فضاء آلي للبنك عبر التراب الوطني وكذلك على مستوى الموزعات الأوتوماتيكية لكافة البنوك ولبريد الجزائر؛ وهذه البطاقات تختلف حسب طبيعة الزبون إذ هناك بطاقات للأفراد، بطاقات للمدخرين، بطاقات للمهنيين وبطاقات الأعمال الخاصة بالمؤسسات، والشكل في الملحق وعند اختيار الزبون لبطاقة الدفع الالكتروني للبنك الوطني الجزائري فهي تسمح له بالقيام بالعمليات البنكية دون التنقل للوكالة ، كما تسمح له بدفع مشترياته دون حمل الأموال معه.

البطاقة البنكية الالكترونية تسمح للزبون بسحب أمواله، بالدفع الجواري وعن بعد، بتحويل وتلقي أمواله

البنك الوطني الجزائري يمنح للزبون هذه البطاقة مجانا عند فتح حساب شيك وبمدة صلاحية تبلغ 03 سنوات.

وكذا من مميزاتها :

الحماية: يستفيد الزبون من الرمز السري الذي يؤمن عملياته البنكية.

الفعالية: يربح الزبون الوقت بفضل رفاهية وسهولة استعمال البطاقة البنكية الالكتروني

خدمة متوفرة: بإمكان الزبون سحب أمواله في أي وقت، هذه الخدمة متوفرة 24 ساعة /24 و7 أيام /7 .

السهولة: سهلة الاستخدام.

على مستوى الموزع الأوتوماتيكي الخاص بالبنك الوطني الجزائري: السحوبات، الإطلاع على الرصيد.

الموزعات الأوتوماتيكية للبنوك الأحرى السحوبات

الدفع عن طريق الانترنت

الدفع عن طريق جهاز الدفع الالكتروني TPE .

على مستوى الشباك الأوتوماتيكي الخاص بالبنك الوطني الجزائري: السحوبات، التحويلات، الدفع النقدي، الاستعلام عن الرصيد، الاطلاع على رقم التعريف البنكي RIB ،العمليات السابقة، استلام الشيك للقبض (في الشباك الآلي البنكي للوكالة المستوطن فيها فقط) .

ثانيا: جهاز الدفع الالكتروني

أكدت هيئة تجمع النقد الالي في حصيلتها أن عدد أجهزة الدفع الإلكتروني ارتفع بنسبة حوالي 30 بالمائة على مدار سنة في نهاية الفصل الأول من سنة 2021 ،مشيرة إلى أن هذه النسبة لا تزال ضئيلة أمام كثافة النسيج الاقتصادي الوطني؛ وجاء في البيان أن عدد أجهزة الدفع الإلكتروني قد بلغت نهاية شهر مارس المنصرم 38.144 جهازا مقابل 29.469 جهازا في نفس الفترة من السنة الماضية، أي بارتفاع قدره 29.44 بالمائة؛ إلا أن هذا الرقم يبقى، يضيف البيان، بعيدا عن الأهداف التي سطرتها الحكومة، بحيث أدرجت في قانون المالية 2018 ،لاسيما المادة 111 منه، إلزام التجار باقتراح أجهزة الدفع الإلكتروني على زبائنهم عند تسديد مبالغ مقتنياتهم، قبل تعديل هذه الأحكام فيما بعد ليشمل الإلزام كل وسائل الدفع الإلكتروني بما في ذلك الدفع عبر الهاتف النقال .

ثالثا: البنك الالكتروني

لمن يريد الاطلاع على حسابه البنكي من الزبائن وقتما أر اد، ولمن يرغب في الولوج إلى بنك من خلال هاتف الذكي، و لمن يرغب في القيام بالعمليات البنكية دون تحمل عناء التنقل إلى الوكالة، يضع البنك الوطني الجزائري بين أيديهم خدمة

هي خدمة دائمة وآنية تسمح لهم بالولوج إلى حساباتهم البنكية بنقرة بسيطة **BNA NET**

او وبكل امان 24/24 ساعة و 7/7 أيام من خلال الرابط www.ebanking.bna.dz

عن طريق تحميل تطبيق عبر الهاتف المحمول على متجر @ "bn Play storeاو app store

ومن مميزات هذا التطبيق

جوارية: تسمح لهم بمتابعة تعاملاتهم البنكية من أي مكان يتواجدون فيه

امان: تضمن لهم تأمين تعاملاتهم البنكية من خلال رقم سري شخصي .

سهولة: الولوج إلى حساباتهم البنكية بنقرة بسيطة على الانترنت أو من خلال هاتفهم الذكي .

تنوع: يختارون نوعية العمليات التي يريدون القيام بها حسب بطاقات الخدمات المتوفرة

رابعا: خدمة الدفع الإلكتروني عبر الانترنيت E-PAIMENT

لكل زبون في البنك الوطني الجزائري و حامل للبطاقة البنكية CIB كلاسيكية او ذهبية ويرغب في تسديد معاملاته عبر الإنترنت يضع البنك الوطني الجزائري تحت تصرفهم خدمة الدفع الإلكتروني EPAIMENT التي تتيح لهم فرصة تسوية فواتير هم وخدماتهم عبر مواقع الإنترنت التي تقبل هذه الوسيلة؛ مميزات هذه الخدمة

الحماية: خدمة مؤمنة وتضمن حقوق المشترين عبر الواب

السهولة: الدفع عبر الإنترنت بكل بساطة

إمكانية الولوج: تسمح بالولوج إلى خدمة الدفع الإلكتروني حيثما كانو ا و أينما وجدو ا 24سا/24 و7 أيام/7

الرفاهية: اقتصاد وقت وطاقة بتفادي التنقلات.

خامسا : خدمة الرسائل القصيرة الخاصة بالبطاقات البيبنكية .CARD-SMS le»

تساعد هذه الخدمة بصفة فورية على الاطلاع معاملات الزبائن المنجزة بواسطة بطاقاتهم البنكية اضافة الى :

- إشعارات ترويجية لمنتجات جديدة.
- إشعارات بتجديد أو تسجيل اعتراضات على البطاقات البنكية.
- رسائل خاصة بتفاصيل سحوباتهم المالية عبر GAB أو DAB
- رسائل تنبيهيه بعمليات دفع عبر الانترنت منجزة بالبطاقات

***رؤية مستقبلية لوسائل الدفع الالكترونية في البنك الوطني الجزائري**

يسعى البنك الوطني الجزائري BNA في الأشهر القادمة إلى تقديم وسيلة دفع جديدة، بغرض التوسع في استعمال بطاقات الدفع الإلكتروني والتماشي مع متطلبات التكنولوجيا، وتتمثل هذه الوسيلة في البطاقة البنكية الدولية للبنك الوطني الجزائري كذا التنوع في البطاقات فقد قام هذا العام 2022 بخلق بطاقات جديدة منها بطاقة الدفع المسبق وبطاقات النخبة .

المطلب الثاني : واقع وسائل الدفع الالكترونية في البنك الوطني الجزائري والإيرادات المتأتية منها

من خلال هذا المطلب سوف نوضح إحصائيات متعلقة بوسائل الدفع الالكترونية المستخدمة في البنك الوطني الجزائري وهي نفسها المشار لها في المطلب السابق، بعدها سنوضح أثر هذه الوسائل على كل من عدد حسابات الزبائن و ربحية البنك الوطني الجزائري . و الإحصائيات التالية توضح توجه البنك الوطني الجزائري نحو عصرنة وسائل الدفع في السنوات الأخيرة من خلال تطوير بعض الخدمات.

عدد الشبابيك الأوتوماتيكية: يوضح الجدول الموالي تطور عدد الشبابيك الأوتوماتيكية للبنك من سنة 2015 حتى سنة 2019 حيث وصل إلى 98 شباكا بعد أن كان 90

الجدول رقم (02) : تطور عدد الشبابيك الاوتوماتيكية DAB/GAB للبنك الوطني الجزائري

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير المالية للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2015-2020

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020
عدد الشبابيك الأوتوماتيكيةGAB	90	92	95	97	98	100
DAB	813	421	514	145	148	151

عدد البطاقات البنكية: يبين الجدول تزايد عدد البطاقات البنكية من سنة 2015 حتى 2020 حيث وصلت 278315 بطاقة بعد ان كانت 197810 سنة 2015

الجدول رقم (03) : تطور عدد البطاقات البنكية CIB للبنك الوطني الجزائري

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020
عدد البطاقات البنكية	197810	208328	214643	234122	248832	278315

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير المالية للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2015-2020

عدد أجهزة الدفع الالكتروني: يبين الجدول تطور أجهزة الدفع الالكتروني منذ سنة 2017 حيث بلغت 2136 ووصلت إلى 5221 سنة 2020

الجدول رقم (04) : تطور عدد اجهزة الدفع الالكتروني .TPE.. للبنك الوطني الجزائري

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020
عدد اجهزة الدفع الالكتروني	/	/	2136	3711	4096	5221

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير المالية للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2015-2020

عدد مشتركي خدمة البنك عن بعد: يوضح الجدول تطور عدد مشتركي خدمة البنك عن بعد حيث عرفت تطور كبيرا بين عامي 2017 و2019 ،حيث انتقل العدد من 33545 إلى 58758 مشتركا.

الجدول رقم (05) : تطور عدد مشتركي خدمة البنك BNA.NET عن بعد للبنك الوطني الجزائري

السنوات	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**	**2020**
عدد مشتركي خدمة البنك عن بعد	**/**	**/**	**33545**	**41158**	**58758**	**45428**

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير المالية للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2015-2020

ومن هنا نأتي لنتعرف على آثار وسائل الدفع الالكترونية على ربحية البنك الوطني الجزائري وعلى ايراداته المالية وقبل دراسة آثار وسائل الدفع الحديثة على عدد زبائن وربحية البنك الوطني الجزائري نوضح كل من عدد حسابات الزبائن في البنك الوطني الجزائري، كما قمنا بحساب ربحية هذا البنك، حيث استخدمنا معدل العائد على الأصول (النتيجة الصافية /مجموع الأصول) ROA

الجدول رقم (06) : تطور عدد حسابات الزبائن ونسبة ROA للبنك الوطني الجزائري

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020
عدد حسابات الزبائن	2516197	2593529	2672056	2780481	2888826	2944174
ROA	%1.09	%1.11	%1.06	%1.16	%0.55	%2.02

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير المالية للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2015-2020

عرف عدد الزبائن للبنك الوطني الجزائري ارتفاعا متواصلا منذ سنة 2015 حيث وصل حتى 2020 رقم 2944174 زبونا، كما أن ربحية البنك كانت جيدة للفترة 2015 -2018 ،إلا أن البنك عرف انخفاض محسوس لربحيته سنة 2019 ثم عاد من جديد لوضعيته الربحية عام 2020 .

يمكن مقارنة قيم الجدول الأخير مع وسائل الدفع في البنك وقد اخترنا بطاقة الدفع الالكترونية للتعبير عن وسائل الدفع

المقارنة بين عدد حسابات الزبائن وعدد البطاقات البنكية : الشكل الموالي يوضح لنا عدة معلومات مهمة متعلقة بأثر استخدام البطاقات البنكية على عدد حسابات الزبائن

الشكل رقم (02) : المقارنة بين عدد حسابات الزبائن وعدد البطاقات البنكية

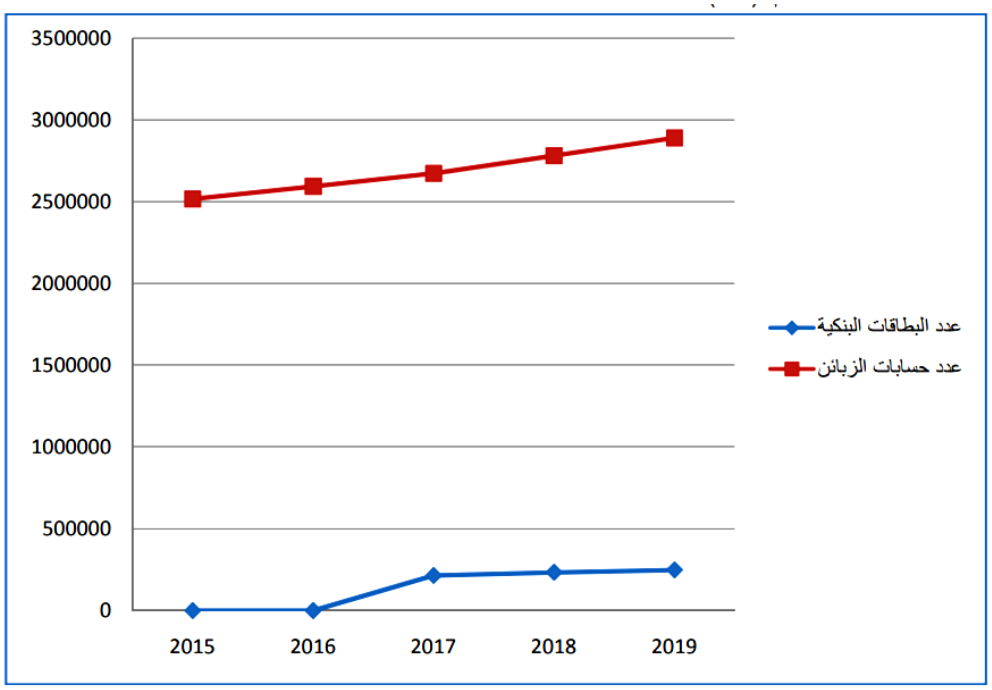

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على معطيات مقدمة من طرف البنك

فيما يخص نسبة الزبائن الحاملين للبطاقات الالكترونية مقارنة بإجمالي حسابات الزبائن في البنك الوطني الجزائري لا تتجاوز 08 ٪منذ طرح البطاقات في السوق،وهي نسبة ضئيلة جدا .

من خلال الشكل أعلاه يلاحظ أن كل من عدد البطاقات الالكترونية وعدد حسابات الزبائن بالبنك الوطني الجزائري في تزايد مستمر خلال فترة الدراسة وهذا التزايد بنسب متناغمة بينهما . كما نلاحظ من الشكل أن إطلاق خدمة البطاقات الالكترونية لم يكن له الأثر الكبير والمؤثر على عدد حسابات الزبائن خلال فترة الدراسة، وهذا الأمر لا ينفي أن لبطاقات الدفع الالكترونية أثر على مدى إقبال الزبائن على البنك الوطني الجزائري إذ أن هذا الأمر سابق لأوانه حيث

أن استخدام البطاقات حديث وأثرها قد يظهر على المدى البعيد، كما أن هناك عوامل أخرى اقتصادية واجتماعية قد تكون معيقة وتحد من أثر استخدام وسائل الدفع الحديثة على البنوك.

المقارنة بين ربحية البنك وعدد البطاقات البنكية: الشكل الموالي يوضح لنا عدة معلومات مهمة متعلقة بأثر استخدام البطاقات البنكية على ربحية البنك الوطني الجزائري

الشكل رقم (03) : المقارنة بين ربحية البنك وعدد البطاقات البنكية

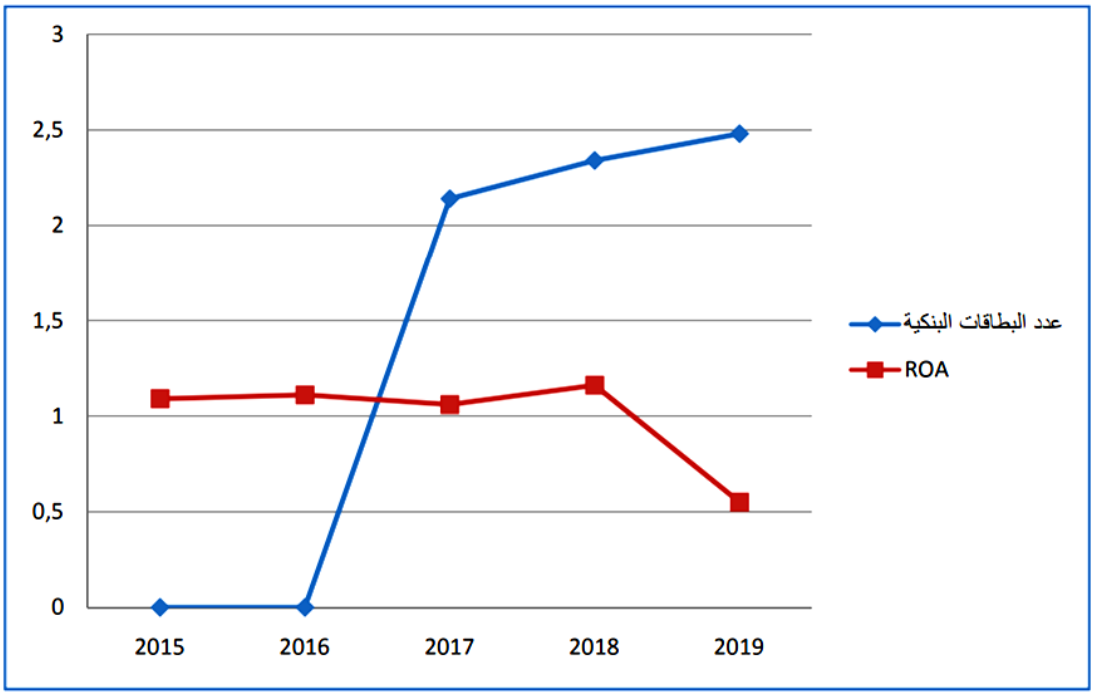

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على معطيات مقدمة من طرف البنك

من خلال الشكل أعلاه لا يمكن أن نربط بين عدد البطاقات الالكترونية وربحية البنك الوطني الجزائري خلال فترة الدراسة، هذا لعدة أسباب أولها أن ربحية البنك الوطني الجزائري متذبذبة لعدة أسباب كثيرة متعلقة بالبنك نفسه أو وضعية القطاع البنكي الجزائري، واستخدام وسائل الدفع الحديثة من عدمه حاليا قد لا يكون الفاعل الرئيسي في ربحية في الربحية على المدى القصير، إلا أن هذه الوسائل حتمية على المدى البعيد خصوصا وان اراد البنك الوطني الجزائري منافسة البنوك الأخرى العاملة في الجزائر سواء الخاصة أو العامة.

ثانيا : الايرادات البنكية المتاتية قبل استخدام وسائل الدفع

الجدول رقم (07) يوضح الايرادات المتاتية قبل وسائل الدفع الالكترونية

النسب بالتقريب

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الايرادات	58.000.000	55000000	60000000	67000000	75000000	78500000

المصدر: مستخرج من وثائق البنك

الجدول أعلاه يمثل حجم الايرادات البنكية المتأتية قبل إستخدام وسائل الدفع الالكترونية في البنك الوطني الجزائري وكالة تيميمون وفيما يلي التمثيل البياني لهاته الايرادات

الشكل رقم (04) : التمثيل البياني للايرادات البنكية قبل استخدام وسائل الدفع الالكترونية

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على معطيات مقدمة من طرف البنك

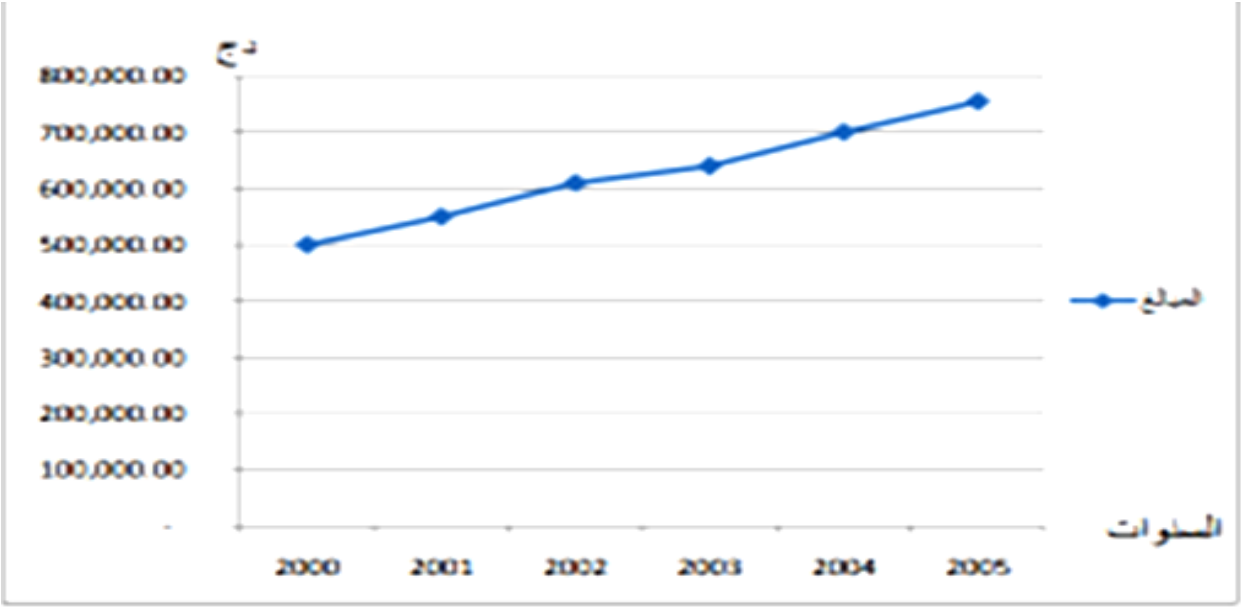

من خلال التمثيل البياني نلاحظ أن إيرادات البنك قد لاحظت ارتفاعا حيث قدرت سنة 2000 ب58.000.000 دج وقد إستمرت بالارتفاع إلى أن بلغت 785000000 دج سنة 2005 وهذا بسبب زيادة المتعاملين مع البنك وأيضا تنويع البنك في الخدمات المقدمة من طرفه.

ثالثاً: الايرادات المتأتية بعد استخدام وسائل الدفع الإلكترونية

الجدول رقم (08) يوضح الايرادات المتأتية بعد وسائل الدفع الالكترونية

النسب بالتقريب

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الايرادات	350000000	485000000	510000000	550000000	680000000	720000000

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على معطيات مقدمة من طرف البنك

الجدول أعلاه يمثل الايرادات البنكية المتأتية بعد استخدام وسائل الدفع الإلكترونية في البنك الوطني الجزائري وكالة تيميمون .

المطلب الثالث: مناقشة النتائج المتوصل إليها

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها ان وسائل الدفع الالكتروني تؤثر على الأداء المالي للبنك إيجابيا من خلال زيادة الربحية و خفض التكاليف، كما تلعب دورا هاما في إدارة السيولة وتقليل مخاطرها، بالإضافة إلى تأثيرها على كفاءة العمليات الداخلية من خلال خفض الجهد والسرعة في إنجاز العمليات والاستجابة لمتطلبات العملاء، وأيضا تؤثر وسائل الدفع الإلكتروني على الأداء التجاري بشكل بارز من خلال تحسين جودة الخدمات البنكية بالإضافة إلى رفع وتعزيز القدرة التنافسية للبنك واستقطاب عدد أكبر من العملاء. وتوصي الدراسة بتقوية البنية التحتية للجهاز البنكي في الجزائر وتعميم استخدام أجهزة

من طرف التجار لدفع المستهلك إلى استخدامها

وفي هذا المطلب سنعرض ايضا مدى تطور وسائل الدفع الالكترونية ودورها في الرفع من ايرادات البنك .

اولا الفرق بين ايرادات البنك قبل وبعد استعمال وسائل الدفع الالكترونية

إن إيرادات البنك الوطني الجزائري تختلف من سنة إلى اخرى وذلك حسب نوعية الخدمات التي يقدميا البنك ودرجة تطورها، فحسب ما تم عرضه من جداول ومنحنيات حول إيرادات البنك قبل وبعد إستخدام وسائل الدفع الإلكترونية، نلاحظ أن إيرادات البنك كانت منخفضة قبل استخدام وسائل الدفع الإلكترونية مقارنة بعدما أستخدم البنك هذه الوسائل، رغم أنها كانت ترتفع من سنة إلى أخرى الا أنها كانت زيادة طفيفة وبعد استخدامها لوسائل الدفع الالكترونية ارتفعت إيراداتها بشكل كبير جدا .

وعليه فإن إيرادات البنك بعد استخدام وسائل الدفع الالكترونية أكبر بكثير من إيراداته قبل استخدامه لها .

ثانياً: دور وسائل الدفع الإلكترونية في الرفع من إيرادات البنك

من خلال هذه الدراسة يتضح أن لوسائل الدفع الإلكترونية دورا هاما في رفع إيرادات البنوك التجارية وهذا ما استنتجناه من خلال دراسة حالة البنك الوطني الجزائري، حيث أن البنك أنفق أموال ضخمة من أجل تطوير هذه الوسائل والمحاولة بالإتيان بكل ما هو جديد منها وهذا ما مكنه من تعظيم أرباحه وتحقيق مزايا لم تحققها وسائل الدفع التقليدية للبنك والعميل فبالنسبة للبنك تسمح له بتنفيذ كم هائل من العمليات في وقت قصير فهذا ما يمّكن من ارتفاع عائدات البنك وبالتالي الزيادة في أرباحه، أما بالنسبة للعميل فهي تسمح له بالقيام بعمله بسرعة وبأقل تكلفة.

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل حاولنا تطبيق الجانب الذي درس في الفصل النظري، كما حاولنا تحديد واقع وسائل الدفع الالكترونية المستخدمة في البنك الوطني الجزائري ، وقبلها قمنا بإعطاء صورة عامة حول البنك الوطني الجزائري ونشأته ، وقد استعنا في ذلك على جملة من المعطيات مقدمة من طرف البنك بعد ان قمنا بمقابلة شخصية مع مدير المؤسسة وكذا استعملنا بعض الجداول والمنحنيات و المراجع والمواقع الالكترونية ، وهذا راجع إلى أن الهيئات العامة في البلاد تنقصها التقارير التفصيلية التي تمكن الباحثين والطلبة من أخذ صورة جيدة عن القطاع البنكي في الجزائر ، بعد ذلك حاولنا التعمق في الدراسة من خلال أخذ البنك الوطني الجزائري كنموذج للبنوك الجزائرية وسبب الاختيار هو أنه أهم البنوك الجزائرية، من خلال هذا البنك تطرقنا إلى وسائل الدفع الحديثة المقدمة كخدمات للزبائن، ثم حاولنا معرفة أثر هذه الوسائل على البنك وهنا صعب علينا ذلك خصوصا وأن مدة ظهور هذه الوسائل قصيرة، ولدراسة أثر هذه الوسائل يجب أن تمر مدة تسمح الباحثين والطلبة من دراسة الموضوع. .

الخاتمة

الخاتمة

يعد نظام الدفع لأي اقتصاد مؤشرا هاما عن مدى سيره وعمله وهو ما اجبر البنوك في مختلف دول العالم لتطويره وتحديث وسائل الدفع وذلك لأن وسائل الدفع تعد فعالة في عصر يتطلب السرعة في معالجة المعاملات ، وعليه لقد سمح التطور التكنولوجي بخلق وسائل دفع الكترونية حديثة و غير مكلفة ومجردة من المادة واصبح ضروري العمل على تطوير هذه الوسائل التي تعد وسائل ربط بين البنوك ومتعامليها ودلك عن طريق الاستفادة من التطورات التي مست مجال الاتصالات من حيث سرعة تبادل ومعالجة البيانات واستغلالها في كسب ثقة ورضا عملائها وبالتالي توفير وسائل تتميز بالسرعة والدقة في اداء التعاملات المالية (سحب ،دفع ،تحويل ،.....الخ)، ونتيجة لذلك تم استحداث وسائل تعتمد على المعالجة الالكترونية للبيانات ذات القيمة المالية بطرق الكترونية ومن بين اهم هده الوسائل نجد البطاقة البنكية التي تصدر عن احد المؤسسات المتخصصة لصالح مؤسسة مصرفية او مالية معنية لإتاحتها لمتعامليها بطريقة تعكس رصيد حسابه النقدي في شكل بيانات رقمية لتمكنه من تسديد مستحقاته المالية

والبنوك الجزائرية كغيرها من بنوك الدول الأخرى مدركة تماما لهذا التطور ، ليس فقط من أجل اجبارية وضع وسائل دفع الكترونية ولكن أيضا لتحسين جودة الخدمات المقدمة للعملاء وباقل تكلفة وايضا نظرا لما تتميز به هذه الوسائل من خصائص هامة وما توفره من رفع في مستوى الكفاءة و سرعة في الأداء وتقليل الجهد والوقت حتى تضمن رضاء الزبائن وتحقيق استقرارها وبالتالي زيادة ايراداتها

من خلال الأهمية البالغة لوسائل الدفع الإلكترونية تم الاعتماد في هذه الدراسة على دراسة ميدانية للبنك الوطني الجزائري وكالة تيميمون لمعرفة مدى مساهمة وسائل الدفع الإلكترونية في الرفع من إيرادات البنوك التجارية.

اختبار الفرضيات :

تساهم وسائل الدفع الإلكترونية و التحويلات المالية الإلكترونية في التحسين من ربحية البنك الوطني الجزائري .

حيث تم اثبات صحة الفرضية هوان لوسائل الدفع الإلكترونية و التحويلات المالية الإلكترونية مساهمة ودور كبير في تحسين الرافعة المالية للبنكين محل الدراسة، وبالتالي وجود علاقة طردية بين المتغيرين محل الدراسة وهذا ما يثبت صحة الفرضية.

يوجد دور لعدد البطاقات الإلكترونية والتحويلات المالية الإلكترونية في الرفع من العائد على حقوق الملكية .

حيث تم اثبات صحة الفرضية الثانية ، و تم ابراز أن هناك دور لعدد البطاقات البنكية الإلكترونية و التحويلات المالية الإلكترونية في الرفع من العائد على حقوق الملكية للبنك الوطني الجزائري، و بالتالي وجود علاقة طردية بين المتغيرين..

عرفت الإيرادات البنكية تحسن بعد استخدام وسائل الدفع الإلكترونية

ان ربحية البنك الوطني الجزائري متذبذبة لعدة أسباب كثيرة متعلقة بالبنك نفسه أو وضعية القطاع البنكي الجزائري، واستخدام وسائل الدفع الحديثة من عدمه حاليا قد لا يكون الفاعل الرئيسي في الربحية على المدى القصير ومنه نرفض الفرضية الرابعة والقائلة "يؤثر تبني البنوك الجزائرية (البنك الوطني الجزائري) لوسائل الدفع الالكترونية على ربحيتها" وهذا في الوقت الحالي، إذ يمكن أن يتغير الوضع على المدى الطوى

نتائج الدراسة

من خلال هذه الدراسة تم الاجابة على مدى مساهمة وسائل الدفع الإلكترونية في الرفع من إيرادات البنوك التجارية، ويمكن

إستخلاص بعض النتائج المتوصل إليها كمايلي

- الالي للعملاء وغيرهم وسائل الدفع الإلكترونية تخفض التكاليف وتزيد من الإيرادات وهذا نتيجة السحب
- أن البنوك تتحمل تكاليف كبيرة لتنفيذ الخدمات المصرفية الإلكترونية_ .
- وسائل الدفع الإلكترونية حديثة في الجزائر وتستعرض بكثرة في البطاقات البنكية بمختلف أنواعها_ .
- تسمح باختصار الوقت ولها عدة مزايا اكثر من العيوب إن وسائل الدفع الإلكترونية
- وسائل الدفع الإلكترونية لها مساهمة كبرى في زيادة الأرباح المصرفية

التوصيات والاقتراحات :

كحوصلة لما خرجت به هذه الدراسة نقدم جملة من التوصيات والاقتراحات بهدف المساهمة في الرفع من عوائد و أداء البنوك ونجمل هذه التوصيات في :

- على البنوك مواكبة التطورات التي يشهدها العالم والاهتمام أكثر بالتقنيات التكنولوجية الحديثة من حيث الصيانة
- على الدولة الجزائرية أن تعالج مشكلة عدم وجود ثقافة الدفع الالكتروني لدى المواطن الجزائري
- ضرورة من البنك الوطني الجزائري التنويع في البطاقات البنكية الإلكترونية للزيادة من وتيرة العوائد المحصلة.

آفاق الدراسة :

من خلال النتائج التي تم التوصل إليها في الدراسة الحالية، ونظرا لأهمية التي تلعبها وسائل الدفع الإلكتروني ، فيمكن للدراسات المستقبلية في هذا الموضوع تغطية النقاط التالية

- اثر استخدام نظم الدفع إللكتروني في تحسين أداء البنوك التجارية
- دراسة مقارنة بين البنوك التجارية الجزائرية والبنوك التجارية الأجنبية العاملة في الجزائر
- دور نظم الدفع الإلكتروني في تعزيز القدرة التنافسية للبنوك التجارية الجزائرية
- الجزائرية
- عوائق وتحديات اعتماد وسائل الدفع الالكتروني في البنوك

قائمة المصادر والمراجع

1. بشرى مذكور، **اثر وسائل الدفع الالكتروني على الأداء المالي للبنوك**، مذكرة ماستر، العربي بن مهيدي، أم البواقي،2017/2016
2. باطلي غنية، **(محاضرة حول وسائل الدفع الكتروني** السنة أولى ماستر)،جامعة محمد لمين دباغين، سطيف، 2014.
3. بسام أحمد الزلمي،دور النقود الالكترونية في غسيل الأ موال، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26 ،العدد الأ ول، 2010
4. سعيد بريكة، فوزي شوق، **تحديات وسائل الدفع الإلكتورنية الصناعية** من وجهة نظر الموظفين بالوكلات البنكية ام البواقي، مجلة البحوث الإقتصادية والمالية، العدد الثاني، جامعة البواقي، ديسمبر 2014 .
5. السعيد بريكة، **واقع عمليات الصيرفة و افاق تطورها في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم ا–قتصادية ، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي،الجزائر،2011
6. السيد متولي عبد القادر،**اقتصاديات النقود والبنوك**،دار الفكر، الطبعة ا ولى، عمان،2010
7. الطاهر لطرشّ ،**تقنيات البنوك** ، دوان مطبوعات جزائرية ، ط 1 ، الجزائر ، 2005.
8. عبد الحق بوعتروس **مدخل لإقتصاد النقدي والمصرفي** ، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة، 2003
9. عبد القادر بحيح ، **الشامل لتقنيات أعمال البنوك** ، دار الخلدونية ، الجزائر ، 2013
10. عدنان إبراهيم سرحان،**الوفاء الالكتروني،مؤتمر الأعمال المصرفية الالكترونية بين الشريعة والقانون** ،كلية الشريعة والقانون وغرفة التجارة دبي10–12 ماي 2013
11. علي عبد شاهين ، **نظم الدفع الالكترونية ومخاطرها ووسائل الرقابة عليها** دراسة تطبيقية على بنك فلسطين، مجلة جامعة الأزهر بعزة ،المجلد 12 ،العدد الاول ، 2010

12. قريشي سامية, معموري هناء. **القروض البنكي, مخاطرها وطرق تسييرها** . دراسة حالة قرض إستغلال في البنك الوطني الجزائري BNA "وكالة مغنية". تقرير بحث لنيل شهادة ليسانس في نظام ل.م.د . للعلوم التجارية تخصص المالي ص24.

13. ليث محمود أحمد الحاج، **نظام الخدمات المصرفية ا-لكترونية عبر sms ودوره في تحقيق** وكلاء العملاء في البنوك التجارية الأردنية ، جامعة الشرق ا وسط، حزيران،2012

14. ليلة بوقلال، **دور الصيارفة الالكترونية في تحسين الخدمة المصرفية**، مذكرة لليل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، غير منشورة، جامعة محمد خيضر 2013-2014

15. مرزوقي حورية، وآخرون، **وسائل الدفع الالكترونية ودورها في رفع ايرادات للبنوك التجارية**، مذكرة ماستر، أحمد دراية، أدرار،2015/2014 ص 10

16. مرزوقي حورية، وآخرون، **وسائل الدفع الالكترونية ودورها في رفع ايرادات للبنوك التجارية**، مذكرة ماستر، أحمد دراية، أدرار،2015/2014.

17. وهيبة عبد الرحيم, **إحلال وسائل وسائل الدفع المصرفية التقليدية الالكترونية** ,رسالة ماجستر .(غير منشورة ,) كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير,جامعة الجزائر .2006..

المواقع الإلكترونية :

1. موقع الجزائري الوطني البنك https://www.bna.dz تم الاطلاع بتاريخ 2022/03/02

2. بنك موقع الجزائر https://www.bank-of-algeria.dz / تم الإطلاع بتاريخ 2022/03/05

3. موقع تجمع النقد الآلي، https://dz.giemonetique،تم الإطلاع بتاريخ.2022/04/18

4. موقع ساتيم شركة www.satim-dz.com تم الاطلاع بتاريخ 2022/05/07

5. وثائق مقدمة من طرف وكالة تيميمون .251 . .

الملاحق

الملحق رقم (01) بطاقة الدفع البنكية CIB

الملحق رقم (02) : **أنواع البطاقات البنكية في البنك الوطني الجزائري**

المصدر: الموقع الالكتروني للبنك الوطني الجزائري ، www.bna.dzتم الاطلاع بتاريخ 2022/05/05

الملحق رقم (03) : **صيغ بطاقات الدفع الإلكتروني للأفراد**

نوع البطاقة	الراتب	الحد الاقصى	
البطاقة الكلاسيكية	<120.000 دج/شهرا	• الموزع الاوتوماتيكي للأوراق : 80% من الراتب في الشهر. • الشباك الاوتوماتيكي للبنك : 100.000,00دج من الحد الاقصى لرصيد الحساب	
البطاقة الذهبية	≥120.000دج/شهرا	• الموزع الاوتوماتيكي للأوراق : 80% من الراتب في الشهر. • الشباك الاوتوماتيكي للبنك : 100.000,00دج من الحد الاقصى لرصيد الحساب	

الملحق رقم (04) : جهاز الدفع الالكتروني TPE

BANQUE NATIONALE D'ALGERIE

البنك الوطني الجزائري

Annexe I

Demande de Carte Interbancaire 'CIB'

DRE : Date :
Agence :
Code :

Type de carte : Carte Classique ☐
Carte Gold ☐
Carte Epargne ☐

Je soussigné(e) M, Mme, Melle : Nom..... et prénoms.....
Date de naissance :.....lieu de naissance .....
Adresse du domicile.....Tél.....
Boite Mail.....

Détenteur d'un compte (Commerçant/ Epargne) sous le numéro : (RIB)

Sollicite de la banque la délivrance d'une carte interbancaire et reconnais avoir pris connaissance des conditions générales de fonctionnement de la carte CIB reprise dans le contrat porteur et y adhère sans réserve.

Signatures

P/ la Banque Direction de l'agence	Le titulaire du compte (écrire les mentions manuscrites 'Lu et approuvé')	Le tuteur légal pour le Livret Epargne Junior (écrire les mentions manuscrites 'Lu et approuvé')

BANQUE NATIONALE D'ALGÉRIE

البنك الوطني الجزائري

Annexe II

CONTRAT

CARTE INTERBANCAIRE DE RETRAIT ET DE PAIEMENT

N°Contrat ..... **DRE** .....

N°Séquentiel ..... **AGENCE** .....

Date ..... **CODE :** .....

Titulaire du compte

Je soussigné(e) Mr, Mme, Melle (1) : Nom.....et prénoms.....Nom de jeune fille.....
Adresse du domicile .....
Code postal ..... commune.....Daira .....Wilaya.....

Téléphone.....et.....
Date et lieu de naissance.....
Nationalité.....
Question secrète : Nom de famille de la mère du client :.....

Compte n° |_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|

Nature du compte : Particulier ☐
Date d'ouverture :.....

Sollicite de la banque la délivrance d'une carte interbancaire de paiement et reconnais avoir pris connaissance des conditions générales de fonctionnement de la carte de paiement et y adhère sans réserve. Accepte par ailleurs, que mes données à caractère personnel, relatives à ce contrat, fassent l'objet d'un traitement par la banque et ce, conformément aux textes réglementaires en vigueur.

☐ À mon nom ☐ au nom du porteur ci-après désigné

Titulaire de la carte

Mr, Mme, Melle (1) : Nom ..... et prénoms .....
Date et lieu de naissance :.....à.....Wilaya.....
Profession :.....
Adresse .....
Type de carte : retrait/paiement « Classique » ☐ retrait/paiement « Gold » ☐
Plafond Mensuel de retrait :..... DA
Plafond mensuel de paiement:.....DA à la date de signature du contrat

N° de la carte : |_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|

(1) Rayer la mention inutile

Les parties ont arrêté et convenu des conditions générales comme suit :

1 - CONDITIONS GENERALES

Définitions

1) « **carte bancaire** » désigne tout support physique doté d'une sérigraphie et d'une piste magnétique et d'un microprocesseur, indépendamment du fabricant, du personnalisateur et de la banque émetteur.

2) « **CIB** » désigne le Réseau cartes interbancaires, constitué de Guichets Automatiques de Banque, de Distributeurs Automatiques de Billets et de Terminaux de Paiement Electronique pouvant être utilisés par les titulaires de la carte bancaire avec l'approbation de la banque.

3) "**équipement électronique**" désigne tout dispositif de paiement qui comporte un système permettant le contrôle du code confidentiel et qui est agréé par le RMI.

Actuellement, ce contrôle ne porte que sur les cartes à microcircuit (ci-après cartes CIB). Toute extension à d'autres cartes sera notifiée par la banque au commerçant, conformément à l'article 14 « modifications des conditions du contrat ».

L'agrément est une attestation de conformité avec des spécifications techniques et fonctionnelles définies par le RMI, qui dispose de la liste des équipements électroniques agréés et qui peut la communiquer au commerçant sur sa demande.

Dans le présent contrat le terme « **Terminal de Paiement Electronique** », par abréviation « **TPE** » peut être utilisé pour désigner un "**équipement électronique**".

4) "**commerçant**" désigne tout commerçant proprement dit et également tout prestataire de services, toute profession libérale susceptible d'utiliser le Réseau Monétique Interbancaire (RMI) et, d'une manière générale, tout professionnel vendant des biens ou des prestations de services.

5) « **porteur** » désigne toute personne physique ou morale ayant souscrit un contrat porteur avec une banque émettrice de cartes, débouchant sur l'attribution d'une carte bancaire de paiement et de retrait.

6) « **ticket** » désigne le ticket délivré automatiquement par l'équipement électronique, à l'issue de chaque opération de paiement par carte et comportant une série d'indications relatives à la transaction.

Article 1er : Objet

Le présent contrat a pour objet de fixer les droits et obligations de la banque et du commerçant en matière des paiements par carte bancaire réalisés dans le cadre du Réseau Monétique Interbancaire, désigné par abréviation « **RMI** ».

Article 2 : Durée du contrat

Le présent contrat est conclu pour une durée d'un an, renouvelable par tacite reconduction, sauf en cas de résiliation par l'une des parties notifiée par lettre recommandée avec accusé de réception, tel que prévu à l'article 16 ci-dessous, sous réserve du respect d'un délai de trois (3) mois, à compter de la date de notification de la résiliation.

Article 3 : Le système de paiement par carte

Le système de paiement par carte bancaire repose sur l'utilisation des cartes bancaires par leurs porteurs pour le paiement d'achats de biens ou de prestations de service auprès des commerçants affiliés au Réseau Monétique Interbancaire.

Article 4 : Dispositions relatives aux cartes

Seules les cartes interbancaires présentant le sigle « **CIB** » sont utilisables dans le cadre du Réseau Monétique Interbancaire.

Les cartes précitées sont désignées ci-après par le terme générique de « carte ».

Article 5 : Dispositions particulières

5.1 - Les conditions générales du présent contrat d'adhésion sont arrêtées par le Réseau Monétique Interbancaire, quant aux conditions particulières, celles-ci sont arrêtées par la banque.

5.2 - Pour des raisons techniques ou sécuritaires, la banque doit impérativement introduire auprès du Réseau Monétique Interbancaire toute demande ayant pour objet :

- la modification du seuil de demande d'autorisation,
- la suppression de l'acceptabilité de certaines cartes,
- la suspension de l'activité "paiement électronique" du commerçant,
- la suspension de l'adhésion au Réseau Monétique Interbancaire.

5.3 - La banque représente le Réseau Monétique Interbancaire uniquement en ce qui concerne l'ensemble des conditions techniques d'acceptation de la carte et de remise des transactions à la banque émettrice de cette carte, dans le cadre de l'interbancarité du réseau.

La représentation ne porte pas sur la mise en jeu de la garantie ou de la responsabilité, de façon solidaire entre les banques émettrices, en cas de litige.

5.4 - Les opérations de paiement sont garanties, sous réserve du respect de l'ensemble des mesures de sécurité à la charge du commerçant, conformément aux articles 8 « garantie de paiement » et 9 « mesures de sécurité » du présent contrat.

5.5 - Sous réserve des dispositions légales relatives au droit de communication des informations et du secret professionnel, il est précisé que :

- Les renseignements personnels demandés dans le cadre du présent contrat sont obligatoires pour permettre son établissement.
- Ces informations, destinées à la banque, ne seront utilisées et ne feront l'objet de diffusion auprès d'entités tierces que pour les seules nécessités de la gestion des opérations effectuées en exécution du présent contrat ou pour répondre aux obligations légales et réglementaires.

Article 6 : Obligations du commerçant

Le commerçant s'engage à :

6.1- Signaler au public l'acceptation des cartes par l'apposition de façon apparente à l'extérieur de son établissement des vitrophanies fournies par la banque.

6.2- Accepter les cartes pour le paiement d'achats de biens ou de prestations de services offerts à sa clientèle et réellement effectués, à l'exclusion de toutes délivrances d'espèces ou de tous titres convertibles en espèces pour leur valeur nominale.

6.3- Appliquer aux porteurs de cartes les mêmes prix et tarifs qu'à l'ensemble des clients. En tout état de cause, le commerçant ne doit leur faire supporter, directement ou indirectement, aucun frais supplémentaire.

6.4- Afficher visiblement le montant minimum à partir duquel la carte est acceptée. Ce montant est communiqué par la banque au commerçant.

6.5 – S'assurer que les conditions de remontée des transactions ont été réunies.

6.6 Transmettre les enregistrements des transactions à la banque, dans un délai compris entre 24 heures et 72 heures au maximum.

6.7- Régler, selon les conditions particulières convenues avec la banque, les commissions telles que fixées à l'article 10.2 du présent contrat, les frais et, d'une manière générale, toutes sommes dues au titre de l'adhésion et du fonctionnement du Réseau Monétique Interbancaire.

6.8- Faire son affaire personnelle des litiges commerciaux et de leurs conséquences financières pouvant survenir entre lui et les porteurs et concernant des biens et services ayant fait l'objet d'un règlement par carte.

6.9 - Afin d'éviter les réclamations infondées des porteurs, vérifier avec la banque la conformité des informations transmises pour identifier son point de vente lors de son adhésion au RMI, avec celles qui sont portées sur le ticket. Ces informations doivent indiquer une dénomination commerciale connue des porteurs.

LES PARTIES ONT CONVENU CE QUI SUIT

Article 1er : Objet du contrat

Le présent contrat a pour objet de fixer l'ensemble des conditions de délivrance, d'utilisation, de renouvellement, de mise en opposition et de retrait de la carte bancaire « CIB »

Article 2 : Délivrance de la carte

La carte CIB est délivrée par la banque, dont elle reste la propriété, à la demande et sous réserve d'acceptation de cette demande, à ses clients titulaires d'un compte et/ou à leurs mandataires dûment habilités.

Le titulaire de la carte s'engage à utiliser la carte et/ou son numéro, exclusivement dans le cadre du Réseau Monétique Interbancaire (RMI) et des réseaux agréés.

La carte est rigoureusement personnelle, son titulaire devant y apposer obligatoirement sa signature dès réception. Il est strictement interdit au titulaire de la carte de la prêter ou de s'en déposséder. Son usage est strictement limité aux opérations suivantes :

- retrait d'espèces dans les Distributeurs Automatiques de Billets (DAB) et les Guichets Automatiques de Banque (GAB),
- ordre de paiement pour régler l'achat d'un bien ou d'un service réellement effectué, au moyen des Terminaux de Paiement Electroniques (TPE).

En cas de changement d'adresse, le porteur de la carte, qu'il soit ou non le titulaire du compte sur lequel fonctionne celle-ci, doit en informer la banque.

Article 3 : Code confidentiel

Un code personnel est communiqué confidentiellement par la banque au titulaire de carte et uniquement à celui-ci. Le titulaire de la carte doit prendre toutes les mesures propres à assurer la sécurité de sa carte et du code confidentiel, il doit donc tenir absolument secret son code et ne pas le communiquer à qui que ce soit.

Le nombre d'essais successifs de composition du code confidentiel est limité à cinq (5) sur les appareils automatiques, avec le risque notamment de confiscation ou d'invalidation de la carte au 5ème essai infructueux.

La composition du code secret au niveau du DAB/GAB ou du TPE équivaut à une signature emportant reconnaissance de l'opération effectuée par le titulaire de la carte au moyen de celle-ci.

Article 4 : Modalités d'utilisation de la carte pour des retraits d'espèces dans les DAB/GAB et auprès des agences bancaires

4.1 - Les retraits d'espèces sont possibles dans les limites des montants plafonds hebdomadaires de retrait fixés dans les conditions de banque.

Les montants plafonds de retrait peuvent être différents selon que les transactions sont effectuées :

- sur les DAB/GAB de la banque ou sur ceux des autres banques et établissements financiers,
- auprès des guichets de la banque ou auprès de ceux des autres banques et établissements financiers.

4.2 - Les retraits d'espèces auprès des guichets sont possibles dans les limites des disponibilités du guichet payeur et sur présentation d'une pièce d'identité.

4.3 - Les montants enregistrés de ces retraits, ainsi que les commissions éventuelles, sont portés dans les délais habituels propres aux retraits d'espèces au débit du compte concerné sans aucune obligation d'indiquer le numéro ou le titulaire de la carte utilisée, notamment lorsque plusieurs cartes fonctionnent sur le même compte.

4.4 - Le titulaire du compte doit, préalablement à chaque retrait et sous sa responsabilité, s'assurer de l'existence au compte d'un solde suffisant et disponible et le maintenir jusqu'au débit correspondant.

Article 5 : Modalités d'utilisation de la carte pour le règlement d'achats de biens et de prestations de services

5.1 - La carte est également un moyen de paiement qui peut être utilisé pour régler des achats de biens et des prestations de services.

5.2 - Ces paiements sont possibles dans les limites des montants plafonds mensuels de paiement fixés par la banque dans les conditions de banque.

5.3 - Les paiements par carte sont effectués selon les conditions et procédures en vigueur chez les Commerçants adhérant au Réseau Monétique Interbancaire et affichant le logo « **CIB** ».

5.4 - La banque a la faculté de débiter immédiatement le compte du montant des dépenses effectuées à l'aide de la carte en cas de décès, d'incapacité juridique du titulaire de la carte et/ou du titulaire du compte, d'incidents de paiement ou de fonctionnement du compte, de clôture du compte ou du retrait de la carte par la banque, décision qui serait notifiée au titulaire de la carte et/ou du compte par simple lettre.

5.5 - Le titulaire du compte autorise la banque à débiter son compte sur le vu des enregistrements ou des relevés transmis par le Commerçant, pour le règlement des achats de biens ou des prestations de services.

Les réclamations concernant ces opérations sont traitées dans les conditions prévues à l'article 16 « réclamations - conservation des documents et informations » ci-dessous.

5.6 - Le titulaire du compte doit s'assurer que le compte présente un solde suffisant et disponible, pour faire face à ses transactions de paiement.

5.7 - Le montant détaillé des paiements par carte passés au débit du compte figure sur un relevé des opérations envoyé périodiquement au titulaire du compte, conformément aux conditions prévues par la convention d'ouverture de compte et/ou les conditions générales de banque.

5.8 - La banque reste étrangère à tout différend de nature commerciale, c'est à dire ne portant pas sur l'opération de paiement proprement dite, pouvant survenir entre le titulaire de la carte et le Commerçant.

L'existence d'un tel différend ne peut en aucun cas justifier le refus du titulaire de la carte et/ou du titulaire du compte sur lequel elle fonctionne, d'honorer les règlements par carte des achats de biens et des prestations de services.

5.9 - La restitution d'un bien ou d'un service réglé par carte bancaire ne peut faire l'objet d'une demande de remboursement auprès du Commerçant que s'il y a eu préalablement une transaction dûment créditée d'un montant supérieur ou égal. Ce remboursement ne peut être qu'à l'initiative du Commerçant.

Article 6 : Limitation et cessation de l'usage électronique de la carte

La banque, le titulaire du compte et le titulaire de la carte peuvent mettre fin à l'utilisation de celle-ci sans préavis ni justification.

De même, ils peuvent exclure du champ d'utilisation de la carte un ou plusieurs service(s) lié(s) à celle-ci ou supprimer l'accès à certaines fonctions du Réseau Monétique Interbancaire.

Toute limitation ou cessation de l'usage électronique d'une carte, à l'initiative de son titulaire ou du titulaire du compte sur lequel elle fonctionne, doit être notifiée par écrit à la banque qui s'efforcera d'en tenir compte dès réception.

La cessation de l'utilisation de la carte n'est opposable à la banque que si la carte lui a été restituée contre accusé de réception.

Article 7 : Preuve des opérations

Les opérations effectuées au moyen de la carte sont enregistrées automatiquement sur un support électronique. Ces enregistrements constituent la preuve des opérations effectuées au moyen de la carte et la justification de leur imputation au compte sur lequel cette carte fonctionne.

La banque, le titulaire du compte et le titulaire de la carte reconnaissent force probante au support informatique, sur lequel sont enregistrées les données relatives à toutes les opérations du Distributeur Automatique de Billets, du Guichet Automatique de Banque ou du Terminal de Paiement Electronique.

Article 8 : Responsabilité de la banque

La banque n'est responsable des pertes directes encourues par le titulaire de la carte dues au dysfonctionnement du système que lorsque ce dernier incombe directement à la banque et n'est pas indépendant de sa volonté. De même, la responsabilité de la banque est dégagée si le défaut est signalé au titulaire de la carte par un message sur l'appareil ou d'une autre manière visible.

Article 9 : Indisponibilité du système

La banque n'est nullement responsable des conséquences directes ou indirectes de l'inutilisation de la carte en cas d'indisponibilité technique du système.

L'indisponibilité du système est signalée par les DAB/GAB et les TPE.

Article 10 : Recevabilité des oppositions

L'ordre de paiement donné au moyen de la carte est irrévocable. Seules sont recevables par la banque les oppositions, émanant du titulaire du compte et/ou de la carte, expressément motivées par la perte ou le vol de la carte, l'utilisation frauduleuse de la carte ou des données liées à son utilisation, le redressement ou la liquidation judiciaire du bénéficiaire du paiement.

L'opposition pour utilisation frauduleuse de la carte ou des données liées à son utilisation peut être effectuée dans le cas où le titulaire de la carte est toujours en possession de sa carte au moment de l'opération contestée uniquement dans les cas suivants :

18.3 - Le titulaire d'une carte peut exercer son droit d'accès aux données personnelles le concernant et demander à la banque la rectification de ses données, en cas d'erreur.

Article 19 : Conditions tarifaires

19.1 - La carte est délivrée moyennant le paiement d'une cotisation annuelle dont le montant est fixé dans les conditions de banque. Cette cotisation *est prélevée d'office sur le compte concerné*.
Dans le cas du renouvellement de la carte, tel que prévu à l'article 14 « durée de validité – renouvellement - retrait - restitution de la carte » ci-dessus, la cotisation est prélevée dans les mêmes conditions que lors de la délivrance de celle-ci.

19.2 – Une commission à l'opération est appliquée, notamment aux retraits d'espèces, aux mises en opposition pour perte ou vol de la carte, aux demandes de documentation et aux réclamations si ces dernières se révèlent non justifiées.

19.3 - Les autres conditions tarifaires sont précisées dans le tableau des conditions de banque.

19.4 – Le titulaire du compte ou le titulaire de la carte peuvent obtenir auprès de toutes les agences de la banque la communication des tarifs pratiqués.

19.5 – Le titulaire du compte autorise la banque à débiter son compte des cotisations et commissions visées ci-dessus.

Article 20 : Modification des conditions du contrat

La banque se réserve le droit d'apporter des modifications des tarifs, des plafonds hebdomadaires de retrait et des plafonds mensuels de paiement, qui seront portées à la connaissance du titulaire du compte.

Ces modifications sont applicables un mois après leur notification lorsqu'elles sont acceptées par le titulaire du compte.

En cas de non acceptation de ces modifications par le titulaire du compte, le présent contrat est résilié dans un délai d'un (1) mois à compter de la notification écrite du refus par le titulaire du compte ou de la carte.

Article 21 : Sanctions

Tout usage abusif ou frauduleux, toute falsification de la carte, ainsi que toute fausse déclaration est passible des sanctions pénales prévues par la loi.

Toute fausse déclaration ou usage abusif de la carte entraînera la résiliation du présent contrat.

Tous les frais et les dépenses réels engagés pour le recouvrement forcé des opérations résultant de l'utilisation de la carte sont à la charge solidairement du titulaire de la carte et du titulaire du compte concernés.

En cas d'indisponibilité de provision, la banque applique des pénalités, selon les conditions de banque en vigueur et les modalités fixées par la banque.

Article 22 : Règlement des différends

22.1 - Hormis les litiges commerciaux, objet de la clause de l'article 5, alinéa 8 « modalités d'utilisation de la carte pour le règlement d'achats de biens et de prestations de services » ci-dessus, tous les litiges qui naîtraient à l'occasion de l'exécution ou de l'interprétation du présent contrat seront réglés à l'amiable.

22.2 - A défaut de règlement amiable, les litiges seront soumis au tribunal compétent.

Article 23 : Résiliation du contrat

23.1- La résiliation du présent contrat interviendra en cas de non exécution des obligations contractuelles par la banque, le titulaire du compte ou le titulaire de la carte.

Toutefois, le titulaire de la carte ou du compte, d'une part, et la banque, d'autre part, peuvent, à tout moment, sans justificatif ni préavis, sous réserve du dénouement des opérations en cours, mettre fin au présent contrat, sans qu'il soit nécessaire d'accomplir aucune autre formalité hormis l'envoi d'une lettre recommandée avec accusé de réception.

Lorsque cette résiliation fait suite à un désaccord sur les modifications des conditions du présent contrat, elle ne peut intervenir qu'au-delà du délai prévu dans l'article 20 « modification des conditions du contrat » pour l'entrée en vigueur de ces modifications.

23.2 - Tout décès et toute incapacité juridique du titulaire du compte ou de la carte entraînent la résiliation immédiate de plein droit du présent contrat, sous réserve du dénouement des opérations en cours.

Dans le cas où, après résiliation du contrat, il se révélerait des impayés, ceux-ci seront à la charge du titulaire du compte.

23.3 - La résiliation prend effet au lendemain de la réception de la lettre recommandée ou avec accusé de réception.

23.4 - Les transactions antérieures à la résiliation seront traitées conformément aux conditions du présent contrat.

23.5 – La résiliation du présent contrat entraîne la restitution la carte à la banque par le titulaire du compte, contre accusé de réception.

Article 24 : Entrée en vigueur

Le présent contrat est établi en trois (3) exemplaires. Il entre en vigueur à compter de la date de sa signature par les parties.

Fait à Alger, le_____

Signatures

P / la banque (écrire la mention manuscrite	**Le titulaire du compte** (écrire les mentions manuscrites « lu et approuvé »)	**Le titulaire de la carte** « lu et approuvé » et « bon pour acceptation de pouvoir »)

البنك الوطني الجزائري

BANQUE NATIONALE D'ALGERIE

CONTRAT D' ADHESION DU COMMERCANT AU SYSTEME DE PAIEMENT PAR CARTE BANCAIRE « CIB »

☐ Création ☐ Modification Date .....

N° de Contrat
001 ____ ____ ____
Banque Agence Année N°séquentiel

DRE .....
Agence .....
Code agence .....

Raison sociale _____
Nom commercial _____
Adresse _____
Commune _____ Daira _____
Wilaya _____
Code postal _____
Téléphone _____ et _____
Fax _____ et _____
Mobile _____ E.mail _____
Code activité _____
Type TPE [x] GPRS
Nom contact principal _____
Type du contact : ☐ propriétaire ou gérant ☐ employé
Titre de travail du contact _____
Nom contact 2 _____
N° de compte _____
N° de registre de commerce _____
N° identifiant fiscal _____
Nombre d'années du commerce _____

Partie réservée
A la monétique

Je soussigné _____
propriétaire ou représentant de l'établissement désigné ci-dessus adhère par le présent contrat au système CIB de paiement par cartes bancaires proposé par la Banque Nationale d'Algérie, aux conditions générales et particulières indiquées dans les pages 2 à 4 ci-après, dont je reconnais avoir pris connaissance.

- si la carte a été contrefaite,
- si le paiement contesté a été effectué frauduleusement, à distance, sans utilisation physique de la carte, avec son seul numéro et d'autres données y figurant.

Article 11 : Modalités de blocage et d'opposition de la carte

11.1 - Le titulaire de la carte et/ou du compte doit déclarer immédiatement la perte ou le vol de la carte.

Cette déclaration doit être faite, pour le blocage de la carte, au Centre d'appel ouvert sept (7) jours par semaine, en appelant l'un des numéros de téléphone réservés à cet effet.

Un numéro d'enregistrement de ce blocage est communiqué au titulaire de la carte et/ou du compte.

11.2 - La banque ne saurait être tenue pour responsable des conséquences du blocage de la carte par téléphone qui s'émanerait pas du titulaire du compte.

11.3 - Toute opposition doit être notifiée par le titulaire du compte ou le titulaire de la carte à la banque par lettre remise ou expédiée sous pli recommandé, à l'agence tenant le compte sur lequel fonctionne la carte, contre accusé de réception.

En cas de contestation sur l'opposition, celle-ci sera réputée avoir été effectuée à la date de la réception de ladite lettre par la banque.

11.4 En cas d'utilisation frauduleuse de la carte ou des données liées à son utilisation, le titulaire de la carte et/ou du compte doit faire opposition pour ce motif et la déclarer dans le délai prévu à l'article 16 « réclamations - conservation des documents et informations » ci-dessous.

11.5 - En cas de perte, de vol ou d'utilisation frauduleuse de la carte ou des données liées à son utilisation, la banque peut demander un récépissé ou une copie d'un dépôt de plainte ou de déclaration de perte faite aux autorités judiciaires.

Article 12 : Responsabilité du titulaire du compte

12.1 - **Principe**

Le titulaire de la carte est responsable de l'utilisation et de la conservation de celle-ci et de son code confidentiel.

Il assume, comme indiqué à l'article 12.2 « Opérations effectuées avant opposition » ci-dessous, les conséquences de l'utilisation de la carte tant qu'il n'a pas fait opposition dans les conditions prévues aux articles 10 « recevabilité des oppositions » et 11 « modalités de blocage et d'opposition de la carte » ci-dessus.

12.2 - **Opérations effectuées avant opposition**

Les opérations effectuées avant opposition sont à la charge du titulaire du compte, en cas de perte ou de vol de celle-ci.

12.3 - **Opérations effectuées après opposition**

Les opérations effectuées après opposition, dûment notifiée dans les conditions prévues à l'article 11 « Modalités de blocage et d'opposition de la carte » ci-dessus sont à la charge de la banque, à l'exception des opérations effectuées par le titulaire de la carte.

12.4 – **Frais d'opposition**

Les frais pour la mise en opposition de la carte bancaire sont supportés par le titulaire du compte suivant les conditions de banque en vigueur et les modalités fixées par la banque.

Article 13 : Responsabilité solidaire du ou des titulaires du compte et des cartes

En cas de compte joint, les titulaires du compte, lorsqu'ils ne sont pas titulaires de la carte, sont solidairement et indivisiblement tenus des conséquences financières résultant de la responsabilité du titulaire de la carte au titre de la conservation et de l'utilisation de la carte et du code confidentiel.

Cette responsabilité pèse sur les titulaires du compte jusqu'à :

- la restitution de la carte à la banque et, au plus tard, jusqu'à la date de fin de validité, en cas de révocation, par le titulaire du compte, du mandat donné au titulaire de la carte ou la date de clôture du compte,
- ou la dénonciation de la convention de compte joint, à la condition que celle-ci ait été notifiée à tous les intéressés.

Les titulaires du compte doivent veiller à ce que leur compte présente un solde suffisant et disponible.

Article 14 : Durée de validité – Renouvellement - Retrait - Restitution de la carte

14.1 - La carte comporte une durée de validité dont l'échéance est inscrite sur la carte elle-même.

14.2 - A la date d'échéance, la carte fait l'objet d'un renouvellement automatique du support, sauf avis contraire exprimé par écrit avec accusé de réception par son titulaire ou le titulaire du compte concerné, au moins deux mois avant cette date.

14.3 - La banque a le droit de retirer, de faire retirer ou de bloquer l'usage de la carte à tout moment ou de ne pas la renouveler. La décision de retrait est notifiée dans tous les cas au titulaire de la carte et/ou du compte.

Le titulaire de la carte s'oblige, en conséquence, à la restituer à la première demande et s'expose à des sanctions si après notification du retrait de la carte, par simple lettre, il continue à en faire usage.

14.4 - La carte peut faire l'objet d'un retrait par un Commerçant ou par un établissement financier tiers, sur demande de la banque émettrice. Dans ce cas, la décision de restitution de la carte à son titulaire appartient à la banque.

14.5 - La clôture du compte sur lequel fonctionne une ou plusieurs cartes entraîne l'obligation de les restituer. Il en va de même en cas de dénonciation de la convention de compte collectif. L'arrêté définitif du compte ne pourra intervenir au plus tôt qu'un (1) mois après restitution des cartes.

Article 15 : Capture de la carte

Une carte capturée par un DAB/GAB peut être récupérée par son titulaire au plus tard deux (2) jours après sa capture au guichet où est situé l'appareil, après accord du Centre d'autorisation de la banque. Passé ce délai, la carte est retournée à l'agence de la banque tenant le compte sur lequel fonctionne la carte.

Article 16 : Réclamations - Conservation des documents et informations

Le titulaire du compte et/ou de la carte a la possibilité de déposer une réclamation auprès de son agence, en présentant le ticket de l'opération litigieuse et l'extrait de compte, et cela dans un délai de quatre vingt dix (90) jours au maximum, à compter de la date de l'opération contestée.

Le ticket émis par le commerçant doit être conservé par le titulaire de la carte jusqu'à expiration du délai de réclamation.

Les informations ou documents ou leur reproduction que la banque détient, relatifs aux opérations visées dans le présent contrat et qui font l'objet de réclamation, doivent être produits par la banque quarante cinq (45) jours au plus après la réclamation du titulaire de la carte et/ou du compte.

La banque a l'obligation de faire diligence auprès de tout correspondant afin que celui-ci lui communique les pièces qu'il pourrait détenir et qui ont trait à l'opération contestée.

Les parties conviennent d'apporter les meilleurs soins à leur information réciproque sur les conditions d'exécution de l'opération. Le cas échéant, et notamment en cas de fraude ou de suspicion de fraude commise par un tiers identifié ou non, la banque peut demander au titulaire de carte un récépissé ou une copie d'un dépôt de plainte auprès des autorités judiciaires.

Article 17 : Remboursement en cas de réclamation

Les réclamations qui s'avèrent fondées conformément aux clauses de la présente convention donneront lieu au remboursement de tous les débits non justifiés, y compris la totalité des frais bancaires supportés le cas échéant par le titulaire du compte.

Le remboursement intervient au plus tard soixante (60) jours à compter de la réception de la réclamation.

Article 18 : Communication de renseignements à des tiers

18.1 - De convention expresse, la banque est autorisée à diffuser les informations recueillies dans le cadre du présent contrat, les informations figurant sur la carte et celles relatives aux opérations effectuées au moyen de celle-ci aux banques et aux établissements financiers, aux organismes intervenant dans le cadre de la fabrication et du fonctionnement de la carte et éventuellement à des sous-traitants, aux commerçants acceptant le paiement par carte, ainsi qu'à la Banque d'Algérie et au Réseau Monétique Interbancaire.

Ces informations feront ou non l'objet de traitements automatisés, afin de permettre la fabrication de la carte, la gestion de son fonctionnement et d'assurer la sécurité des paiements notamment lorsque la carte est mise en opposition.

18.2 - Une inscription au fichier de la centrale des impayés, géré par la Banque d'Algérie, est réalisée lorsqu'une utilisation abusive de la carte par son titulaire ou le(s) titulaire(s) du compte est notifiée à ce(s) dernier(s).

6.10 - Ne proposer aux porteurs des cartes aucun autre mode de paiement au comptant ou à crédit et n'effectuer directement ou indirectement avec les porteurs de cartes CIB toutes autres opérations en dehors de celles qui entrent normalement ou habituellement dans le cadre des activités commerciales.

6.11 - Remettre au porteur le ticket édité par le TPE comportant aux emplacements prévus à cet effet :

- Nom, raison sociale et adresse du commerçant ;
- Le numéro du code du commerçant ;
- Le nom du porteur ;
- Le numéro de la carte ;
- La date de validité de la carte ;
- Le numéro d'autorisation donné par la banque, s'il y a lieu ;
- Le montant en Dinars Algériens et la date de la dépense.

6.12 -Transmettre au Centre de Traitement désigné par la banque, dans les délais et selon les modalités prévus dans les conditions particulières convenues avec la banque, les enregistrements électroniques des transactions et s'assurer qu'ils ont bien été portés au crédit du compte dans les délais et selon les modalités prévus dans les conditions particulières convenues avec la banque.

6.13 - archiver et conserver, à titre de justificatif, pendant un an après la date de l'opération :

- un exemplaire du ticket ;
- éventuellement l'enregistrement magnétique représentatif de l'opération ou le journal de fond lui même.

A défaut de cet archivage et en cas de remise en cause de certaines opérations, le commerçant sera débité du montant de la transaction concernée.

6.13 - Communiquer, à la demande de la banque et dans les délais prévus dans les conditions convenues avec elle, tout justificatif des opérations de paiement.

Article 7 : Obligations de la banque

La banque s'engage à :

7.1- Fournir au commerçant, sur sa demande, les informations dont elle dispose concernant ses activités et rentrant dans le cadre du présent contrat.

7.2- communiquer au commerçant la liste et les caractéristiques de tous les types de cartes agréées par le Réseau Monétique Interbancaire.

7.3- Mettre à la disposition du commerçant les informations relatives à la sécurité des transactions, notamment celles relatives à l'accès au système d'autorisation.

7.4- Créditer le compte du commerçant des sommes qui lui sont dûes, selon les modalités prévues dans les conditions particulières convenues avec lui.

7.5- Ne pas débiter les opérations non garanties et qui n'ont pu être imputées au compte du porteur, au-delà du délai maximum de six (6) mois à partir de la date du crédit initial porté au compte du commerçant.

7.6- Communiquer au commerçant, sur sa demande, les éléments essentiels des procédures administratives monétiques, notamment les procédures relatives à :

- La gestion et au renvoi des cartes confisquées par le commerçant ;
- la gestion et la restitution des cartes oubliées par les porteurs.

Article 8 : Garantie de paiement

8.1- Les opérations de paiement sont garanties sous réserve du respect de l'ensemble des mesures de sécurité à la charge du commerçant et définies dans le présent contrat ainsi que dans les conditions particulières de fonctionnement.

8.2 - En cas de non respect d'une seule de ces mesures, les factures et les enregistrements ne sont réglés que sous réserve de bonne fin d'encaissement.

Une transaction refusée par le système d'autorisation n'est jamais garantie.

Une demande de confiscation de carte, faite par le système d'autorisation, annule la garantie pour toutes les transactions faites postérieurement le même jour et avec la même carte, dans le même point de vente.

Article 9 : Mesures de sécurité

9.1 - Lors du paiement, le commerçant s'engage à utiliser le TPE, respecter les indications affichées sur son écran et suivre les procédures et les mesures de sécurité dont les modalités techniques lui ont été indiquées par la banque.

9.2- Le commerçant doit informer immédiatement la banque en cas de fonctionnement anormal du Terminal de paiement électronique, et pour toutes autres anomalies constatée (absence de reçu ou de mise à jour de la liste noire, impossibilité de réparer rapidement,...).

9.3 - Toutes les mesures de sécurité sont indépendantes les unes des autres.

Article 10 : Modalités de paiement

10.1 - La banque s'engage à ce que toutes les transactions qui lui seront parvenues soient réglées dans le délai fixé dans les conditions de banque, sous réserve que ces transactions soient transmises au Centre de Traitement dans les délais fixés à l'alinéa 6 de l'article 6 « obligations du commerçant ».

10.2 – Le commerçant reconnaît à la banque une commission de
02DA/HT montant de la transaction ≤ 2000 DA
06DA/HT montant de la transaction >2000 DA, sur le montant de chaque transaction.
Cette commission sera prélevée par la banque sur les sommes à payer au commerçant dans ce montant.

10.3 – Le commerçant autorise la banque à prélever le montant des frais de connectivité du TPE GPRS :

Opérateurs	Frais d'activation	Frais de rechargement (mensuel)
Ooredoo	300 DA/HT	500 DA/HT
Djezzy	300 DA/HT	500 DA/HT
Mobilis	1 300 DA/HT	1 500 DA/HT

10.5-Les commissions transactionnelles payables par le commerçant sont soumises à la réglementation en vigueur.

10.6 -Si le commerçant a été payé pour une ou plusieurs transactions rentrant dans les cas précités ou comportant une irrégularité quelconque et si la banque n'en recouvre pas le montant, elle débitera le commerçant de ce montant.

10.7 - La banque se réserve le droit de contacter le commerçant qui devra fournir les justificatifs demandés dans le délai d'un (1) mois.

Une demande restée sans réponse autorisera la banque à débiter le commerçant du montant de la transaction contestée par le porteur.

Il en sera de même pour tous les litiges qui s'avéreront être la cause d'une défaillance du commerçant à ses engagements contractuels.

10.8- La banque se réserve le droit d'apporter des modifications des tarifs, qui seront portées à la connaissance du titulaire du compte.

En cas de non acceptation de ces modifications par le titulaire du compte, la présente convention est résiliée dans un délai de dix (10) jours calendaires à compter de la notification écrite du refus par le titulaire du compte.

Article 11 : Dispositions diverses

11.1- **Réclamations**

Toute réclamation du commerçant doit être formulée par écrit à la banque, dans un délai maximum de trois (3) mois à compter de la date de la transaction contestée.

En cas de restitution de toute somme au profit du porteur au titre du remboursement d'une transaction de paiement, le commerçant dispose d'un délai de trente (30) jours calendaires, à compter de la date de cette restitution, pour introduire toute réclamation relative à la transaction impayée.

11.2- **Confiscation à son porteur d'une carte en opposition et/contrefaite**

La confiscation d'une carte en opposition peut avoir lieu notamment sur instruction du système d'autorisation, par le biais du TPE.

En cas de confiscation à son porteur d'une carte en opposition et/ou contrefaite, le commerçant utilise la procédure de gestion et de renvoi des cartes confisquées.

Pour toute confiscation de carte en opposition et/ou contrefaite, une prime sera versée au commerçant.

11.3 - **Oubli d'une carte par le porteur**

En cas d'oubli de la carte par le porteur, le commerçant peut la restituer à son titulaire après justification de son identité et les vérifications d'usage, dans un délai maximum de deux (2) jours ouvrés après la date d'oubli de la carte.

Au-delà de ce délai, le commerçant utilise la procédure de gestion et de restitution des cartes oubliées.

11.4 - **Remboursement**

Les transactions réglées par carte ne doivent pas faire l'objet d'un remboursement partiel ou total par un autre moyen de paiement. Le commerçant doit utiliser la procédure dite de "facture-crédit", et effectuer la remise correspondante à la banque à qui il avait remis la transaction initiale et dans le délai prévu dans les conditions particulières convenues avec elle.

Article 12 : Suspension de l'adhésion au réseau

12.1- La banque peut procéder, pour des raisons techniques ou de sécurité, sans préavis et sous réserve du dénouement des opérations en cours, à une suspension de l'adhésion du commerçant au RMI. Cette suspension est précédée, le cas échéant, d'un avertissement au commerçant, voire d'une réduction de son seuil de demande d'autorisation. Elle est notifiée par l'envoi d'une lettre par voie recommandée avec accusé de réception. Son effet est immédiat.

La suspension peut être décidée en raison notamment :

- d'une utilisation anormale de cartes perdues, volées ou contrefaites ;
- d'une utilisation d'équipement non fourni par le RMI;
- d'un risque de dysfonctionnement important du RMI ;
- du non respect des mesures de sécurité.

12.2 - La période de suspension est d'un (1) mois au maximum. Elle est, le cas échéant, renouvelable une fois.

A l'expiration de ce délai, le commerçant peut reprendre l'adhésion au RMI.

Article 13 : Radiation du réseau

En cas de comportement frauduleux de la part du commerçant, le présent contrat est résilié, conformément aux modalités fixées dans l'article 16 ci-dessous, et le commerçant peut être immédiatement radié du RMI.

Article 14 : Modification des conditions du contrat

14.1 - Toute modification des conditions de banque sera portée à la connaissance du commerçant par la banque.

14.2 - Les nouvelles conditions entrent en vigueur au terme d'un délai minimum fixé à un (1) mois à compter de l'envoi d'une lettre d'information ou de notification desdites modifications.

14.3 - Ce délai est exceptionnellement réduit, pour des raisons de sécurité, à cinq (5) jours calendaires lorsque la banque ou le RMI constate, chez le commerçant, une utilisation anormale de cartes perdues, volées ou contrefaites, exigeant une réduction rapide et motivée du montant du seuil de demande d'autorisation.

14.4 - Nonobstant les alinéas précédents, la suppression de l'acceptabilité de certaines cartes ou la suspension de l'activité "paiement électronique" entrent immédiatement en vigueur, à compter de la date de diffusion au commerçant de l'information, faite par tout moyen, par la banque.

14.5 - Les modifications des conditions de banque sont opposables au commerçant s'il n'a pas résilié le contrat et s'il continue à utiliser les procédures du RMI à l'issue des délais visés aux alinéas 14.2, 14.3 et 14.4 du présent article.

Article 15 : Règlements des différends

15.1 - La banque reste étrangère à tout différend, de nature commercial ou autre, pouvant survenir entre le titulaire et/ou le porteur de la carte et le commerçant.

15.2 - Tous les litiges qui naissent à l'occasion de l'exécution ou de l'interprétation du présent contrat seront réglés à l'amiable.

A défaut de règlement amiable, les litiges seront soumis au tribunal compétent.

Article 16 : Résiliation du contrat

16.1- Le commerçant, d'une part, et la banque, d'autre part, peuvent, à tout moment, résilier le présent contrat, sous réserve du respect d'un préavis de trois (3) mois, du dénouement des opérations en cours et d'une notification faite par lettre recommandée avec accusé de réception.

16.2 - Toute cessation d'activité du commerçant, cession, mutation du fonds de commerce ou changement d'activité entraîne la résiliation immédiate de plein droit du présent contrat, sous réserve du dénouement des opérations en cours.

Dans le cas où, après résiliation du contrat, il se révélerait des impayés, ceux-ci seront à la charge du commerçant ou seront inscrits au titre des créances de celui-ci conformément à la législation en vigueur, en cas de cessation de paiement.

16.3 - Le commerçant est tenu de restituer à la banque les machines, dispositifs de sécurité et documents en sa possession dont la banque est propriétaire.

16.4 - Le commerçant est tenu de restituer à la banque les vitrophanies qui lui ont été fournies par celle-ci.

16.5 - Les transactions antérieures à la résiliation seront traitées conformément aux conditions du présent contrat.

Article 17 : Entrée en vigueur

Le présent contrat est établi en trois (3) exemplaires. Il entre en vigueur dès la date de sa signature par les parties.

II - CONDITIONS PARTICULIERES (1)

Montant plafond garanti par carte et transaction :

|_|_|_|_|_|_| Dinars Algériens

Montant minimum par transaction :

|_|_|_|_|_|_| Dinars Algériens

Fait à Alger, le_____

Le commerçant	**La banque**
(Ecrire la mention manuscrite «Lu et approuvé»)	

(1) Les conditions particulières doivent être fixées par chaque banque.

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور وسائل الدفع الالكترونية في تحسين ايرادات البنوك التجارية حيث أن الموضوع الرئيسي للدراسة هو وسائل الدفع الالكترونية ودورها في رفع الايرادات المالية البنوك التجارية ، ومن أجل ذلك تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، والأداة المستخدمة هي دراسة الحالة من خلال دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة تيميمون 251،الذي اخترناه كعينة لدراستنا فتوصلنا الى ان وسائل الدفع الالكترونية الحديثة أدت الى تخفيض تكاليف العمليات المصرفية من خلال استخدام الزبائن للوسائل الالكترونية و من تم الرفع من ايرادات البنك .

Abstract:

This study aimed to highlight the role of modernizing payment methods in improving the effectiveness of Algerian banks, as the main topic of the study is electronic payment methods in Algeria, and for that the descriptive analytical approach was relied, and the tool used is a case study by studying the reality of modernizing payment means in banks. Algerian, as well as identifying the most important of those means in the Algerian National Bank that we chose as a sample for our study, as well as effects on its effectiveness.